الإثنين 26 شباط 2024
العدد 5141 السنة الثامنة عشرة
Lundi 26 Février 2024 no 5141 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سينما
الكوفية الفلسطينية تخرق صمت «برلين»
14

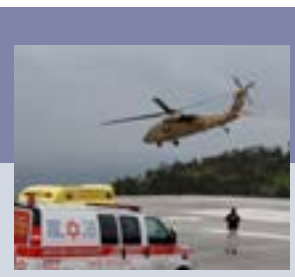

جبهة الجنوب: سباق الحرب واللاحرب
العدوّ نحو مخاطرة غير محسوبة [8]

(أ ف ب)

تقرير

تفرّغ «اللبنانية»
المناصفة والمحاصصة تظلمان أساتذة
10

تقرير

«النموذج» اللبناني مجدّداً
100 عام من المرض الهولندي
12

قضية

حساب المصارف الخارجي
فائض حقيقي أم تلاعب محاسبي؟
13

طوفان الأقصى

تنازلات إسرائيلية محدودة في باريس

المقاومة تفرمل التفاؤل

يصل وفد إسرائيلي، اليوم، إلى العاصمة القطرية الدوحة، لبدء محادثات مع الوسطاء القطريين حول تفاصيل صفقة التبادل

اجتمع «مجلس الحرب» الإسرائيلي، مع الفريق المفاوض الذي عاد من باريس أخيراً، حاملاً معه «اتفاق إطار» بنسخة معدّلة. وعلى رغم أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، «وبّخ فريق التفاوض حول وقف إطلاق النار في غزة، بقيادة رئيس الموساد ديفيد برنياع، وأمَر أعضاءه بأن يكونوا أكثر صرامة»، بحسب «القناة 13» العبرية، إلا أنه عُقدت في باريس يوم الجمعة، تشبه إلى حدّ كبير سابقاتها، مع بعض التغييرات الصغيرة، ولكن المهمّة».

وبحسب رافيد، فإن «التغيير الأكثر أهمية هو أنه إذا سمعنا حتى اليوم نتنياهو يقول إن آلية إطلاق سراح المختطفين مقابل أسرى فلسطينيين، ستكون ثلاثة أسرى فلسطينيين مقابل كل مخطوف إسرائيلي، فهذه الآليّة لم تعد مناسبة. نحن ننتقل إلى آلية ستكون أقرب بكثير إلى 1 مقابل 10، وهو 3 أضعاف الصفقة السابقة، ولن يتغيّر العدد هنا فحسب، بل ربّما تتغير النوعية أيضاً. أي في حال خروج هذه الصفقة إلى حيّز التنفيذ، سيُطلق سراح فلسطينيين قتلوا إسرائيليين، وهو ما لم يكن في الصفقة السابقة». الأمر الثاني المهمّ، برأي رافيد، «الذي لم يكن في المقترح السابق، هو استعداد إسرائيل للسماح في المرحلة الأولى من الصفقة، بعودة السكان الفلسطينيين إلى شمال قطاع غزة».

في المقابل، تنقل مصادر المقاومة الفلسطينية أنه على الرغم من أن اجتماع باريس حاول معالجة بعض القضايا الخلافية، وتقريب المواقف بعضها من بعض، إلا أن «الاعتقاد هو أن إسرائيل لا تزال تحاول عرقلة الوصول إلى اتفاق تبادل جديد»؛ إذ «تصرّ على أن لا وقف نهائياً للحرب في قطاع غزة، ولا انسحاب كاملاً»، وهما مطلبان أساسيان للمقاومة. وبحسب ما علمت «الأخبار»، فإن «العدو وافق على عودة جزئية وتدريجية للنازحين إلى شمال قطاع غزة، ويقترح البدء بالسماح بعودة النساء والأطفال أولاً، وبأعداد محدّدة».

من جهتها، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن «وفداً إسرائيلياً مكوّناً من جهازَي الموساد والشاباك سيصل غداً الإثنين إلى العاصمة القطرية الدوحة، لبدء محادثات مع الوسطاء القطريين حول تفاصيل صفقة التبادل». ووفقاً للصحيفة، فإن المحادثات في الدوحة ستتطرق إلى كلّ القضايا؛ ومنها:

1- قائمة بأسماء الأسرى الإسرائيليين الذين سيُفرج عنهم.

2- أسماء الأسرى الفلسطينيين الذين ستطلق إسرائيل سراحهم.

3- شروط وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة.

4- مناقشة وقف جمع المعلومات الاستخبارية من جانب إسرائيل.

5- عودة محدودة للمواطنين من جنوب قطاع غزة إلى شماله.

وبحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فإن كبار المسؤولين الإسرائيليين يعترفون بأن محادثات صفقة التبادل «تبدو جيدة» في الوقت الحالي، لكنّ «هناك شخصاً واحداً له الكلمة المهمّة وهو زعيم حماس في غزة، يحيى السنوار»، ويقولون: «في النهاية، لا أحد يعرف ما يدور في رأسه». وكانت «القناة 12» العبرية قد نقلت عن مسؤول إسرائيلي كبير لم تسمّه، قوله إن «هناك تقدّماً كبيراً وأساساً متيناً تمكن مناقشته، يمكن من خلاله بناء عناصر المفاوضات والتوصل إلى اتفاقات».

لكنّ نتنياهو رأياً آخر، وهو أنه «لا يعلم ما إن كنّا سنتوصّل إلى اتفاق بشأن الرهائن، وإذا تنازلت حماس عن مطالبها غير الواقعية فسيكون هناك اتفاق». وقال نتنياهو إنه بعد أن تبدأ «عملية في رفح، ستنتهي عمليتنا في قطاع غزة في غضون أسابيع قليلة»، مشيراً إلى أنه «لا يمكننا ترك آخر معاقل حماس من دون التعامل معه». وأضاف: «إذا توصّلنا إلى اتفاق بشأن الرهائن، فإن العملية في رفح ستتأخر قليلاً، وإذا لم نصل إلى اتفاق فسنتحرّك في رفح». وأكّد نتنياهو أنه «لا خلافات مع واشنطن بشأن الحاجة إلى إجلاء المدنيين من رفح وسنعمل على توجيههم إلى منطقة في شمالها».

(الأخبار)

(أ ف ب)

المقاومة تواصل إشغال العدو: تكيّف يومي مع صعوبات الميدان

غزة ـ **يوسف فارس**

ازدحم اليومان الماضيان بالعشرات من العمليات القتالية التي وثّقتها المقاومة بالصورة، وأظهرت قدّراً لافتاً من الثقة والتأقلم مع ظروف الميدان الصعبة، ولا سيما كثافة النيران والرقابة التكنولوجية المكثّفة. ونشر الإعلام العسكري التابع لـ«كتائب القسام»، أول من أمس، مقطعاً مصوّراً أظهر التحام المقاومين بالدبابات من مسافة لا تتجاوز البضعة أمتار، وبدا أحد المقاومين جالساً على بضعة حجارة، فيما تمرّ دبابة "ميركافا" من أمامه، قبل أن يستهدفها بقاذف "الياسين 105". أيضاً، أظهر المقاومون مستوى من "الرواق"، وهم يهدون عملياتهم إلى قادتهم. فكان أن أطلق أحدهم قذائف الهاون، وأهداها إلى القائد العام لـ"القسام"، محمد الضيف، قائلاً: "لعيونك يا أبو خالد". ويوم أمس، نشر الإعلام العسكري مقطعاً مصوّراً، ظهر فيه مقاومو "القسام"، وهم يطلقون قذيفة الـ"تي بي جي" تجاه منزل تتحصّن فيه قوات راجلة إسرائيلية في منطقة خانيونس جنوبي القطاع، ثم وثّقوا ما أحدثته القذيفة المضادة للتحصينات من تدمير في المنزل المستهدف.

وفي مقطع آخر نشرته "كتائب المجاهدين" و"سرايا القدس"، ظهر مقاتل وهو يصطاد ستة جنود إسرائيليين ببندقية قنص، في مدينة خانيونس، ويرديهم قتلى واحداً تلو الآخر. وفي مقاطع أخرى نشرتها المقاومة، ظهر مقاومو "السرايا" وهم يقصفون تجمّعات الجنود وتحشداتهم بقذائف الهاون وصواريخ "107"، باريحية لم يعكّرها صوت طائرات الاستطلاع المسيّرة. وفي خضمّ حرب الصورة تلك، اضطرّ جيش العدو لنشر مقطع مصوّر لقتال جنود لواء "جعفاتي" في مدينة خانيونس. وكالعادة، ظهر الجنود فعلاً وهم يطلقون النار تجاه منزل، فيما لم يَظهر الطرف الخصم، وهذا هو الفارق بين صورة المقاومة التي يَظهر فيها طرفا المعركة، ومشاهد العدو التي لا يظهر فيها سوى جنود يطلقون الرصاص في مشاهد استعراضية.

> **ظهر مقاتله وهو يصطاد ستة جنود إسرائيليين ببندقية قنص**

وبعيداً من الصورة، نفّذت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة، خلال اليومين الماضيين، العشرات من المهمّات القتالية، حيث أعلنت "سرايا القدس" أنها نفّذت عملية مركّبة في منطقة عبسان الكبيرة شرقي مدينة خانيونس. ووفقاً لبيان "السرايا"، تمكّن المقاومون، مساء السبت، من استهداف جرافة بعبوة صدامية ناسفة من نوع "برق"، ودبابة "ميركافا" بقذيفة "تاندوم"، قبل أن يتقدّم المجاهدون ويقتحموا الدبابة ويجهزوا على أفرادها من مسافة صفر. كذلك، تمكّنت "السرايا" من قصف تمركز لجنود العدو بوابل من قذائف الهاون من عيار 60 ملم في محيط بوابة "أبو أسبل" شرقي المدينة. أما في حي الزيتون، فقد تمكّنت "السرايا" من قنص جندي في محيط صالة "النجوم" جنوبي الحي، ودمّرت دبابة بقذيفة "آر بي جي". أيضاً، أعلنت "القسام" قنص جندي آخر في جنوب الحي، فيما وزّعت "السرايا"، من جهتها، مشاهد مصوّرة، أظهرت مقاوميها وهم يدكّون تحشدات العدو بالعشرات من الصواريخ القصيرة المدى من طراز "107".

وفي الصورة الأعم، لم يحدث أيّ تغيّر جذري في محاور القتال، إذ تواصل الدبابات توغّلها في شرق مدينة خانيونس، جنوبي قطاع غزة، فيما تستمر العملية البرية في حي الزيتون شرقي مدينة غزة.

إسرائيل تختبر «روابط القرى»: وهم تعميم العمالة

غزة ـ **يوسف فارس**

إلى جانب الأهداف العسكرية التي أعلن جيش الاحتلال أنه يسعى إلى تحقيقها في حي الزيتون، في الجنوب الشرقي لمدينة غزة، مرّر، خلال الأيام القليلة الماضية، الحديث عن سقف مرتفع لطموحاته هناك. إذ قالت «إذاعة البث الإسرائيلية» إن الهدف النهائي للعملية التي «قد تستمر طوال أسابيع»، هو «تشكيل إدارة محلية غير مرتبطة بحركة حماس، تقوم بدور رعاية شؤون الناس، وتنظيم استلام المساعدات وتوزيعها من دون أي تدخل من جهات أمنية أو حكومية تابعة للحركة»، على أن يتم تعميم تلك التجربة، عبر استنساخها في مناطق أخرى في وقت لاحق.

هكذا، يسعى العدو إلى إعادة إنتاج تجربة «روابط القرى»، التي كان قد شكّلها في مطلع الثمانينيات في بعض مدن وقرى الضفة الغربية، حيث عمدت الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى التواصل مع شخصيات عائلية كبيرة، وأخرى كانت تنشط في المجال السياسي، وأوكلت إليها مَهمّة إدارة وتنظيم الشؤون المدنية والاجتماعية والاقتصادية، ليشكّل هؤلاء حلقة الوصل بين السكان وجيش الاحتلال. ويحمل هذا الهدف الإسرائيلي المعلن في غزة، طموحاً يقفز عن الواقع الاجتماعي للناس في القطاع، وقناعة العائلات ونظرتها إلى الخيانة والعمالة، باعتبار الأخيرة أقبح الذنوب التي لا تغسلها كل مياه البحر، فضلاً عن التعامي عن وضعية المقاومة التي لا تزال تحافظ على حضور قوي في الميدان.

والواقع أن أكثر ما يتداوله الأهالي في غزة، حكايا عن أولئك الذي اعترفوا بارتكابهم كل الموبقات والآثام والجرائم، إلا أنهم رفضوا أن يتهموا بالخيانة؛ فعلى سبيل المثال، عمل شاب طموح في مجال الجمعيات الخيرية، في أثناء السنوات التي أعقبت حرب عام 2014 مثلاً، وتحصّل على تمويل كبير من متبرعين في أوروبا والدول العربية. وعندما لمع نجم الشاب وزادت أصوله الشخصية، استُدعي لمقابلة الجهات الأمنية في القطاع للتحقيق في سر الثراء المفاجئ، فما كان من الشاب إلا أن سافر في صبيحة اليوم التالي عبر معبر بيت حانون، إلى واحدة من الدول الأوروبية. ثم بعد سنوات قضاها الرجل المتهم باختلاس عشرات الملايين من الدولارات، عاد إلى غزة بقدميه، وسلم نفسه إلى الأجهزة الأمنية، وتنازل عن ثروته التي تحصل عليها بشكل غير مشروع، فقط لأن إشاعة تداولتها العائلات عن أنه هرب لوجود شبهات أمنية حوله بارتباطه بجهاز «الشاباك» وزادت أصوله الشخصية، استُدعي الإسرائيلي. ذات يوم، التقيتُه وسألته عن سبب عودته، فأجاب قائلاً: «أنا اختلست، سرقت، اعملت كل إشي غلط في الدنيا، لكن ما خنت، ولا ممكن أخون، ولا بقبل حدا يجيب على سمعة عيلتي غبار».

وإذا كان التباين في القناعات هو سمة البشر، فإن ثمة أزمات أكثر تعقيداً تعترض نضوج «روابط القرى»، من الناحية الاجتماعية أيضاً. فمنطقة حي الزيتون مثلاً، والتي تفتّق ذهن صانع الخطة الإستراتيجية الإسرائيلية عن التجريب فيها، لم يسجّل تاريخياً أن عائلة واحدة منها توافقت بتلك السهولة على مختار يقودها، «فكيف من الممكن أن يتوافق أهالي الحي على مختار خائن؟»، يتساءل مصدر عائلي من الحي. ويضيف الرجل، في حديث إلى «الأخبار»: «مش لاقيين إلا الزيتون يجرّبوا فيها، العالم عنا بحياتهم ما توافقوا على إمام جامع أو مؤذن، بدك يقبلوا يقودهم خائن، والله إذا حدا بيقبل يتعامل مع الإسرائيليين ما رح تطلع عليه شمس».

وبعيداً من كل الاعتبارات الاجتماعية، يعلّق مصدر مقرب من المقاومة على الأخبار المتداولة في هذا الخصوص قائلاً: «إذا ظل من المقاومة خمسة شباب، معهم ثلاث بنادق ورصاصتين، كون واثق إنو الرصاصات رح يستقرن في راس كل شخصية ممكن تقبل تتعامل مع الإسرائيلي». ويضيف، في حديثه إلى «الأخبار»: «إعدام الخائن عملية سهلة، نظيفة، لا يختلف عليها اثنان».

يحمل الهدف الإسرائيلي المعلن في غزة، طموحاً يقفز عن واقع نظرة الناس إلى العمالة (أ ف ب)

اجتماعات مكمّلة في الدوحة اليوم: طريق التنازلات طويل

القاهرة ـ **الأخبار**

على رغم الأجواء الإيجابية التي ظلّلت اجتماع «باريس 2»، بمشاركة إسرائيل والولايات المتحدة ومصر وقطر، إلا أن المفاوضات لم تسفر عن وقف للحرب في قطاع غزة، بسبب التعنّت الإسرائيلي، وفقاً لما أفادت به مصادر مطّلعة على المفاوضات، «الأخبار». وأشارت المصادر إلى أن الحديث يتمحور حول هدنة قد تتحقّق في شهر رمضان وعيد الفطر، على أن تجري مناقشة آليتها التطبيقية خلال المباحثات التي تُستكمَل في العاصمة القطرية، الدوحة، اليوم، وتليها اجتماعات أخرى في القاهرة قبل نهاية الأسبوع الجاري.

وفي تفاصيل اجتماع «باريس 2»، تراجعت إسرائيل عن نقطة تواجدها الكامل في قطاع غزة، وسط أحاديث عن إمكانية إعادة نشر قواتها على أطراف المدن والطرق السريعة، على أن تنسحب من داخل المدن، إلى جانب مطالبتها بـ«ضمان عدم تعرُّض قواتها الموجودة لأيّ أعمال عدائية» من قبَل المقاومة خلال فترة الهدنة، التي سيجري خلالها الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين، في مقابل أسرى إسرائيليين، فيما لا تزال المقاومة الفلسطينية متمسّكة بعدة مطالب، وفي مقدّمها الوقف الكامل للحرب.

من جهتها، تضغط القاهرة للتوصّل إلى اتفاق هدنة - خلال الاجتماعَين المقبلَين -، ترى أنه «بات أمراً ضرورياً، ليس فقط من أجل وقف القتال، ولكن لمنع الاقتحام الإسرائيلي لرفح بشكل منفرد»، والذي قد يجري، وفقاً للمسؤولين المصريين، «من دون تنسيق حتى مع الولايات المتحدة أو موافقتها العلنية»، في ظلّ مساعي رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، للبقاء في السلطة ومنع التوجّه نحو انتخابات مبكرة. ومن شأن ذلك، إذا ما حصل، أن «يزيد الأوضاع الإنسانية مأساوية في رفح، ويضاعف من التوتّر غير المسبوق بين المصريين والإسرائيليين، منذ توقيع اتفاقية السلام بينهما». وعلى هذه الخلفية، يرى مسؤولون مصريون أن «المواءمة» التي يُعمل على التوصّل إليها بين الطرفَين «ترضي غرور الاحتلال بالإفراج عن بعض الأسرى» من جهة، و«تحقق شروط المقاومة باستمرار وجود أسرى عسكريين للتفاوض عليهم في صفقة ثانية، يجري السير فيها بالتوازي مع تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، وضمن خطّة إسرائيل لقبول التفاوض المباشر مع السلطة، ما يضع حداً للأطماع الإسرائيلية ويساعد على إجهاض مخطّطات نتنياهو في شأن اليوم التالي لوقف الحرب».

> **لم يشهد الوضع على المحور الحدودي الفاصل بين غزة ومصر أيّ تطورات جوهرية**

وفيما ترفض إسرائيل بشكل قاطع عودة الفلسطينيين إلى منازلهم أو بدء أيّ عمليات مرحلية لإعادة الأعمار، ترى مصر في هذا الرفض «تعنّتاً غير مبرّر»، خاصة أن الخسائر في الممتلكات كبيرة للغاية، وهي تعوّل، من أجل تحقيق خطوة «التحرّك نحو إعادة الإعمار في قطاع غزة»، على «وحدة الصف الفلسطيني». أما ميدانياً، فلم يشهد الوضع على المحور الحدودي أيّ تطورات جوهرية، في وقت تواصلت فيه اجتماعات التنسيق الأمني بين المسؤولين المصريين ونظرائهم الإسرائيليين، وسط تأكيد القاهرة عدم وجود أيّ نيّة لخطوات مفاجئة باقتحام رفح الفلسطينية إلى الآن، واستمرار المفاوضات على إدخال مزيد من المساعدات عبر معبر رفح في الأسابيع المقبلة، خلال فترة الهدنة.

> **إصلاحات داخلية ستمهّد لوحدة القرار الفلسطيني**

وبالتزامن مع ذلك، تعمل القاهرة على ما تسمّيه «المصالحة الفلسطينية الداخلية»، و«تسوية الأزمات السياسية عبر اجتماعات مكثّفة ستُعقد في عدّة عواصم»، أملاً في الوصول إلى ما تعتبره «حلولاً وسطية» ترضي كلاً من حركتَي «فتح» و«حماس»، وتشكّل «أحد عوامل الضغط الرئيسية على إسرائيل لقبول التفاوض المباشر مع السلطة، ما يضع حداً للأطماع الإسرائيلية ويساعد على إجهاض مخطّطات نتنياهو في شأن اليوم التالي لوقف الحرب».

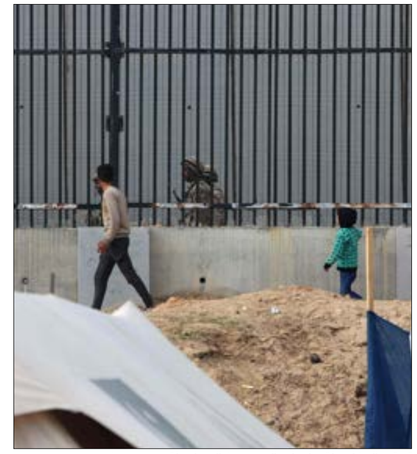
تستمر المفاوضات على إدخال مزيد من المساعدات عبر معبر رفح في الأسابيع المقبلة (أ ف ب)

طوفان الأقصى

أكثر من تسعة آلاف فلسطيني خلف القضبان
مفاوضات التبادل تحيي آمال الأسرى

رام الله ـ **أحمد العبد**

شنّت إسرائيل، منذ السابع من أكتوبر، حملة الاعتقال الأكبر من نوعها منذ عقود في الضفة الغربية، والتي طاولت قرابة 7 آلاف أسير وأسيرة، وصحافيين، وأطفالاً، ونساءً، وأسرى محررين، إلى جانب أفراد من عائلات الشهداء والأسرى. وانضمّ هؤلاء إلى خمسة آلاف أسير وأسيرة يقبعون في سجون الاحتلال منذ ما قبل "طوفان الأقصى"، بإضاف إليهم عدد غير معلوم من الأسرى من قطاع غزة، في ظلّ فرض سلطات الاحتلال تعتيماً على كل ما يتعلّق بهم من معلومات، سواء من حيث أعدادهم أو أماكن احتجازهم وما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

لكن المعلومات القليلة المتوفرة، فضلاً عن الشهادات، تثبت أن الأسرى يرزحون تحت حرب وعقوبات في غاية القسوة، وتُرتكب بحقّهم جرائم تعذيب، ما يفسّر أيضاً استشهاد 10 منهم في السجون منذ السابع من أكتوبر، كان أخرهم الأسير عز الدين زياد البنا (40 عاماً) من قطاع غزة، علماً أنه كان يعاني من إعاقة حركية وعدّة أمراض، وقد اعتقله الاحتلال من منزله في القطاع قبل أكثر من شهرين، معرّضاً إيّاه، إبان مدة الاعتقال، لتعذيب فاقم وضعه الصحي سوءاً، وصولاً إلى بلوغه مرحلة خطيرة جداً، بحسب روايةٍ الأسرى في سجن "الرملة"، وهو ما أدى إلى استشهاده، يوم الثلاثاء الماضي (20 شباط).

وحصلت "الأخبار"، من مؤسّسات الأسرى، على إحصائية للاعتقالات منذ السابع من أكتوبر، تشمل مَن بقوا معتقلين، ومَن أفرج عنهم لاحقاً. وبحسب الإحصائية، بلغ عدد النساء المعتقلات نحو 227 امرأة وفتاة، وأكثر من 460 طفلاً، إلى جانب 56 صحافياً، لا يزال 38 منهم رهن الاعتقال. كذلك، بلغت أوامر الاعتقال الإداري، بعد "طوفان الأقصى"، أكثر من 3765 أمراً ما بين أوامر جديدة وأوامر تجديد، بعضها بحقّ أطفال ونساء. أيضاً، شملت حصيلة حملات الاعتقال، التي تضاف إليها عمليات التدمير والتجريف التي طاولت مئات المنازل، ومن بينها منازل لم يتبقَّ من أصحابها أحد، إما لأنهم استشهدوا أو اعتُقلوا أو نزحوا. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال اعتقل، منذ بداية الحرب، عشرات الأسرى الذين كانوا قد أُفرج عنهم في صفقة التبادل الأولى، بعد أن أمضوا سنوات طويلة في سجونه.

استشهد 10 أسرى في السجون الإسرائيلية منذ السابع من أكتوبر (من الويب)

> سيتم الإفراج عن أعداد مختلفة من الأسرى مقابل كل أسير إسرائيلي، وذلك بناءً على «فئة الأسير»

الأسرى الإداريون... الأكثر تعرّضاً للتعذيب

وتُعدّ فئة الأسرى الإداريين الأكثر تعرّضاً للتعذيب، بحسب ما تؤكد مؤسّسات الأسرى، وهي فئة تضمّ أسرى لا يعرفون حتى التهم الموجّهة إليهم، بل يُحتجزون بموجب ملفات سرّية. وتشير المعطيات إلى أن عدد الأسرى الإداريين ارتفع من 1319 أسيراً إداريّاً، قبل السابع من أكتوبر، إلى 3291 أسيراً إداريّاً، بينهم 7 نساء و19 طفلاً، وذلك حتى نهاية كانون الثاني الماضي. وتشير المعطيات إلى أن الاحتلال يعتقل الأسرى الإداريين في أماكن مكشوفة، وفي ظروف قاسية، وفي خيام لا تقي من البرد والحر، وفي أماكن تفتقر إلى أدنى مقوّمات الحياة، وتُعرّضهم لأشكال مختلفة من التعذيب والتنكيل، وتحرمهم من أبسط حقوقهم، كالزيارة والتريّض والتعليم والعلاج.

وتؤكد مؤسّسات الأسرى أن الاحتلال يستخدم الاعتقال الإداري كأداة انتقامية، وأن الأسرى الإداريين يتعرّضون لأشكال مختلفة من التعذيب والتنكيل، وأن الاعتقال الإداري يُستخدم لمعاقبة الأسرى على نشاطهم السياسي والنضالي، وأن الاحتلال يستخدم الاعتقال الإداري لمعاقبة الأسرى على أنشطة لا تُعتبر جرائم، وأن الاعتقال الإداري يُستخدم لاعتقال الأسرى لفترات طويلة، وأن الاحتلال يستخدم الاعتقال الإداري لمعاقبة الأسرى على أنشطة لا تُعتبر جرائم، وأن الاعتقال الإداري يُستخدم لاعتقال الأسرى لفترات طويلة، وأن الاحتلال يستخدم الاعتقال الإداري لمعاقبة الأسرى على أنشطة لا تُعتبر جرائم.

سيتم الإفراج عن أعداد مختلفة من الأسرى مقابل كل أسير إسرائيلي، وذلك بناءً على «فئة الأسير»

الواسعة التي طاولت البُنى التحتية، وتحديداً في مخيمات طولكرم، وجنين ومخيمها. وتجدر الإشارة إلى أنه، منذ عملية 7 تشرين الأول، استشهد في سجون الاحتلال، عشرة أسرى على الأقل، هم: عمر دراغمة من طوباس، وعرفات حمدان من رام الله، وماجد زقول من غزة، وشهيد رابع لم تعرف هويته، وعبد الرحمن مرعي من سلفيت، وثائر أبو عصب من قلقيلية، وعبد الرحمن البحش من نابلس، ومحمد الصبار من الخليل، والأسير خالد الشاويش من طوباس، والمعتقل عز الدين البنا من غزة، بالإضافة إلى الجريح المعتقل محمد أبو سنينة من القدس والذي استشهد في مستشفى "هداسا" بعد إصابته واعتقاله بيوم، علماً أن إعلام الاحتلال كشف عن معطيات تشير إلى استشهاد معتقلين آخرين من غزة في معسكر "سديه تيمان" في بئر السبع. لكن السلطات الإسرائيلية ترفض، إلى اليوم، الكشف عن أيّ معطى في شأن مصير معتقلي غزة، على رغم أنها اعترفت بإعدام أحد معتقلي القطاع. وبلغ إجمالي عدد الأسرى في سجون الاحتلال، حتى نهاية كانون الثاني المنصرم، أكثر من تسعة آلاف، من بينهم 3484 معتقلاً إدارياً، و606 صنّفوا باعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين"، من معتقلي غزة.

وإذ وضعت المقاومة ملفّ الأسرى على رأس أولويات وأهداف عملية "طوفان الأقصى"، فهي تتطلّع إلى صفقة تبادل كبيرة تستطيع من خلالها الإفراج عن المئات من هؤلاء. وبحسب "القناة 12" العبرية، فقد جرى التفاهم على الإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين، منهم من ذوي الأحكام العالية، في مقابل الإفراج عن 40 أسيراً إسرائيلياً، من بينهم نساء وأطفال ومجنّدات وكبار في السن ومرضى. ولفتت مصادر عبرية إلى أن إسرائيل أبدت استعدادها لمناقشة الإفراج عن أسرى محرّرين في "صفقة شاليط" أعاد الاحتلال اعتقالهم خلال الفترة الماضية. ووفق هذه المصادر، فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تراجع عن المعادلة التي أعلن عنها، وهي الإفراج عن 3 أسرى فلسطينيين مقابل كل أسير إسرائيلي، إذ ذكرت "هيئة البث الإسرائيلية" (كان 11) أن معادلة التبادل ستكون 10 أسرى فلسطينيين بالمعدّل، مقابل كل أسير إسرائيلي سيتم الإفراج عنه، فيما أشارت إلى أن معادلة الهدنة ستكون يوماً واحداً مقابل كل أسير إسرائيلي يتمّ الإفراج عنه.

ولفت موقع "والا"، في الإطار نفسه، إلى أن المرحلة الأولى من صفقة التبادل ستشمل المجنّدات، وأنه سيتم الإفراج عن أعداد مختلفة من الفلسطينيين مقابل كل أسير إسرائيلي، وذلك بناء على "فئة الأسير"، إذ سيتم مثلاً الإفراج عن عدد أكبر، قد يشمل أسرى من ذوي المحكوميات العالية، مقابل المجنّدات. أمّا موقع "واينت"، فقال إن الصفقة ستشمل إطلاق سراح ما بين 200 إلى 300 أسير فلسطيني من سجون الاحتلال، في مقابل 35 إلى 40 أسيراً إسرائيلياً موجودين في قطاع غزة، في حين لم تؤكد أيّ جهة إسرائيلية رسمية ما إن كانت المحادثات قد أفضت إلى اتفاق حول عدد أو أسماء الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم.

انفلات العدوان: واشنطن لا تلوي يد صنعاء

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

واجهت صنعاء التصعيد الأميركي - البريطاني بتصعيد موازٍ. فبعد دقائق من العدوان الجوي الواسع الذي استهدف العاصمة ومحافظات عمران وتعز والحديدة وحجة بنحو 22 غارة شديدة، مساء أول من أمس، ردّت القوات البحرية اليمنية بضرب سفينة نفطية أميركية في خليج عدن بعدد من الصواريخ البحرية، كما استهدفت عدداً من السفن العسكرية الأميركية في البحر الأحمر بطائرات مسيّرة.

وقد أسفر العدوان الأميركي - البريطاني عن استشهاد مواطن وإصابة ستّة آخرين في منطقة شمير في مديرية مقبنة شرق تعز، وتدمير مصنع خاص بإنتاج المبردات الحشرية في منطقة صوفان وسط صنعاء، فضلاً عن استهداف جوار مقر التلفزيون اليمني بغارتين وجبل عطان وجبل النهدين ومنطقة خشم البكرة. وأثارت الغارات حالات هلع في أوساط النساء والأطفال كونها استهدفت مناطق قريبة من مربعات سكنية، ما أدى إلى تضرّر عشرات المنازل جزئياً. وفي محافظة حجة، عاود الطيران الأميركي والبريطاني، فجر أمس، شنّ سلسلة غارات على منطقة الجرّ الزراعية في مديرية عبس على سواحل البحر الأحمر.

وعلى رغم أن العدوان الأخير لم يحقّق أي أهداف حيوية، إلا أن وزارة الدفاع الأميركية زعمت أنه طاول 18 هدفاً في ثماني مناطق يمنية، وذلك «في إطار إضعاف قدرات صنعاء العسكرية». ولم يتأخر الرد اليمني الذي أتى بعد الغارات بدقائق، باستهداف السفينة النفطية الأميركية «تورم ثور» في خليج عدن بعد 70 ميلاً بحرياً شرق ميناء جيبوتي. وأشارت إلى أن ربّان السفينة أبلغ عن حدوث انفجار على مقربة من سفينته من دون حدوث أضرار. ويُعدّ هذا النوع من العمليات تحذيرياً بهدف إجبار طاقم السفينة على التوقّف أو العودة، بطائرات مسيّرة. وتوعّد البحريتين الأميركية والبريطانية بالمزيد من الهجمات النوعية.

اعترفت الولايات المتحدة ببعض الضربات التي تعرّضت لها سفنها العسكرية والتجارية (أ ف ب)

وقد سُجّل اشتباك بحري جديد بين قوات صنعاء البحرية والقوات الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر، مساء أول من أمس، استخدمت خلاله الأولى طائرات مسيّرة حديثة، بوتروكيماويات ترفع العلم الأميركي في خليج عدن، وتعرف باسم أم في تورم ثور، وكذلك المدمّرة يو إس إس ميسون». لكنها تجنّبت الحديث عن تفاصيل الهجوم اليمني الواسع الذي كان هدفه ضرب حاملة الطائرات الأميركية «أيزنهاور». ولم تتحدّث كذلك عن طائرات مسيّرة متطوّرة استهدفت البارجة الأميركية «يو إس إس لابون»، ولا عن تعرّض المدمّرة الأميركية «يو إس إس كارني» لهجوم أيضاً.

في سياق متصل، نفّذت قوات صنعاء، أمس، عرضاً عسكرياً على الساحل الغربي لليمن، في إطار استعداداتها لأيّ إنزال عسكري أميركي محتمل على سواحل مدينة الحديدة، وذلك في أعقاب اتهام واشنطن، صنعاء، عبر قناة «سي إن إن»، بحفر أنفاق في المناطق الساحلية تشبه أنفاق حركة «حماس» في غزة، وزعمها أنها تُستخدم للهجوم على السفن التجارية في البحر الأحمر. وضم العرض وحدات من القوات الخاصة انطلقت من العاصمة حتى الحديدة التي تبعد مئات الكيلومترات. واستكملت هذه الوحدات مسيرها باستعراض في ساحة العروض، على بعد بضعة أميال بحرية من مواقع تمركز البوارج الأميركية.

وردّاً على البنتاغون الذي تمنّى وقف العمليات في البحر الأحمر بعد وقف إطلاق النار في غزة، في ظل الحديث عن تقدّم في المفاوضات بين «حماس» والعدو الإسرائيلي، قال نائب وزير خارجية صنعاء، حسين العزي، إن شروط صنعاء المتعلّقة بوقف عملياتها في البحر الأحمر، والمتمثّلة في وقف الحرب وإدخال المساعدات إلى غزة، كانت قبل التحشيد الأميركي والبريطاني العسكري في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. ولمّح، في منشور على منصة «إكس»، إلى أن هناك شروطاً جديدة تتعلّق بتصنيف حركة «أنصار الله» من قبل الخارجية الأميركية في لائحة الكيانات الإرهابية، على خط موازٍ، حاولت بريطانيا، خلال الساعات الماضية، سحب السفينة «روبيمار» المهجورة بالقرب من باب المندب، بعد إصابتها بصاروخ أدى إلى اشتعالها قبل أيام. ولجأت إلى حيلة لإجبار صنعاء على السماح بسحبها، قائلة إن السفينة الآيلة إلى الغرق محمّلة بـ 41 ألف طن من الأسمدة والبتروكيماويات، وقد بدأ التسرب النفطي منها بالاتساع لنحو 18 ميلاً. إلا أن مصادر ملاحية يمنية رأت أن تلك الشائعات تأتي في إطار الضغوط على صنعاء من أجل السماح بسحب السفينة. وفي هذا الإطار، اشترط عضو «المجلس السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي، في منشور على منصة «إكس»، إدخال شحنات غذاء إلى قطاع غزة مقابل السماح بسحب السفينة.

عن معركة ليست كغيرها: أميركا وإسرائيل تتحسّسان الهزيمة

حسين إبراهيم

صار واضحاً تماماً لمن كان لا يزال يشكّك، أن معركة «طوفان الأقصى» وملحقاتها ليست من نوع الحروب النهائية بيننا، وفي الأساس منا الفلسطينيون، وبين إسرائيل، وأن الجنون الإسرائيلي المستعر حالياً، بات في مرحلة الهبوط إلى أرض الواقع المرير الذي سينتهي إلى هزيمة نسبية معتبرة للكيان، سيتعيّن على هذا الأخير في ظلها أن يتعايش مع واقع أن في مواجهته أعداء أقوياء لا يمتلك الأدوات اللازمة لإلحاق الهزائم بهم. لا بل ستُظهر الأسابيع والأشهر المقبلة أن هذه المعركة هي جزء من صراع أوسع وأكثر إستراتيجية، من شأنه هو الآخر أن يؤول إلى حقائق جديدة، يمكن للعقول الباردة في الولايات المتحدة أن تتفهّمها وتتقبّلها أكثر من الرؤوس الحامية لمجانين إسرائيل. وفي المناسبة، تنعكس الواقعية لدى الطرفين الأساسيين في المعركة الإستراتيجية، أي الولايات المتحدة وإيران، اللتين لم تستخدم أي منهما سوى جزء محدود من خياراتها وإمكاناتها فيها.

بعض الأسئلة قد يضيء أكثر من الأجوبة على هذا النوع من الخيارات التي كان يمكن أن تقود إلى تفجير الشرق الأوسط بشكل لا يعلم أحد كيف ينتهي. لماذا مثلاً لا تذهب الولايات المتحدة نحو تفجير اليمن بالكامل، وتواصل تقديم العرض تلو الآخر لحركة «أنصار الله» رغم حماوة المعركة القائمة هناك؟ ولماذا تمنع إسرائيل من توسيع الحرب إلى لبنان، الأمر الذي قد يضطرها إلى التورّط في حرب أوسع؟ ولماذا، في المقابل، جرت بقبول إيراني، تهدئة سيتعيّن على هذا الأخير في ظلها أن يتعايش مع واقع أن في مواجهته أعداء أقوياء لا يمتلك الأدوات اللازمة لإلحاق الهزائم بهم. لا بل ستُظهر الأسابيع والأشهر المقبلة أن هذه المعركة هي جزء من صراع أوسع وأكثر إستراتيجية، من شأنه هو الآخر أن يؤول إلى حقائق جديدة، يمكن للعقول الباردة في الولايات المتحدة أن تتفهّمها وتتقبّلها أكثر من الرؤوس الحامية لمجانين إسرائيل. وفي المناسبة، تنعكس الواقعية لدى الطرفين الأساسيين في المعركة الإستراتيجية، أي الولايات المتحدة وإيران، اللتين لم تستخدم أي منهما سوى جزء محدود من خياراتها وإمكاناتها فيها.

بعض الأسئلة قد يضيء أكثر من الأجوبة على هذا النوع من الخيارات التي

قد تستطيع تهشيمه، إلا أنها قد تخسره، إذا فعلت ذلك. وفي المقابل، من الطبيعي أن لا تسعى طهران باعتبارها قوة إقليمية كبرى، إلى تجنّب سيناريو مدمّر كهذا فحسب، بل من الطبيعي أن تعمل لمنعه. لكن إيران تستطيع، وهي تفعل، أن تضغط على أميركا وإسرائيل معاً لمنعهما من الاستفراد بالمقاومة في غزة، وهزيمتها، بما يمكّنهما من فرض شروط عليها تمثل تصفية للقضية الفلسطينية، على آخر على واشنطن وتل أبيب، ولولا أن كل من ينتمون إلى تلك الأطر، هم إما عاجزون وإما متآمرون مع أميركا وإسرائيل ضد المقاومة. وفي المناسبة، إن هذه الأخيرة هي قرار فلسطيني في الأساس، وليست قراراً إيرانياً، رغم كل ما يقال عن ملابسات عملية «طوفان الأقصى»، والتي يسعى كثيرون، وفي الأساس إسرائيل، إلى استغلالها لإثارة فتنة، عبر الترويج عبر كل الوسائل الممكنة لمقولات من مثل أن طهران حرّضت «حماس» على العملية ثم تركتها وحيدة، أو أن «حزب الله» كان قد نسّق مع الحركة للقيام بعملية مماثلة عبر الحدود اللبنانية ثم تراجع عن وعده. والجدير ذكره أن من يقرأ الصحف الإسرائيلية، سيجد يومياً مقالات عن ذلك، توازيها تغريدات وحلقات تلفزيونية لصحافيين وتلفزيونات عرب يُعدّون بالمئات إن لم يكن بالآلاف.

> تنعكس الواقعية في المعركة الإستراتيجية بين واشنطن وطهران اللتين لم تستخدم أي منهما سوى جزء محدود من خياراتها

رغم محدودية قدرتها على حماية المدنيين وممتلكاتهم في القطاع، وهي مهمة كان يمكن للجهد الإيراني أن يكون فاعلاً فيها بصورة أكبر، لو أن الأطر التي تنظّم العلاقات بين دول المنطقة، وارتباطاتها الخارجية، تسمح بممارسة ضغوط من نوع الذي يجب أن تذهب إليه الحرب. إنما المقصود من تلك الحملات هو إيقاع الفتنة بين البيئات المختلفة للمقاومات، والضغط على كل طرف منها من داخل بيئته، وهذا هو الميدان الذي تستطيع فيه الأدوات المذكورة تقديم مضمون في حربها الإعلامية، مع تسجيل تراجع ملحوظ في القدرة المشار إليها، مقابل تقدّم كبير في الأداء الإعلامي للمقاومة في الرد على الحملات المضادة.

هذه الظروف هي التي حتّمت حصر المعركة الفاصلة بصورة أساسية داخل قطاع غزة، إذ بدت المقاومة الفلسطينية مُستفردة، إلا أن الواقع غير ذلك. وهذه المقاومة ليست متروكة لوحدها، وصمودها وتمكّنها يعودان في جزء منهما إلى التعاون مع حلفائها سابقاً وراهناً، وإلا لما تمكّنت من إقامة مثل تلك البنية الصلبة التي تجعل من المستحيل على جيش الاحتلال وكل حلفائه هزيمتها. حرب غزة انتهت عملياً من الناحية العسكرية. والذي يمكن لجيش الاحتلال أن يفعله، فعله كله. ولذا، يبدو الأميركيون مستعجلين للتوصل إلى اتفاق يتيح لهم حصر الخسائر في الشرق الأوسط، والعودة إلى التركيز على حرب أوكرانيا، المتروكة لمصيرها فعلاً.

أميركا تعظّم مكاسب «أنصار الله»

أحمد الحسني

تستعجل الولايات المتحدة تحقيق أهداف، ولو معنوية، في معركتها ضد اليمن، غير أن صنعاء تبدو الرابحة سلفاً في مواجهة الحلف الأميركي الجديد، حيث تقطف ثمار موقفها الجريء إلى جانب فلسطين، على أكثر من صعيد. وبعد أسابيع من استهدافها مواقع غير ماهولة، لا عسكرياً ولا مدنياً، بدأت واشنطن ولندن فصلاً جديداً من عدوانهما، مستهدفتَين هذه المرة مواقع حيوية وسط مناطق مكتظة بالسكّان، الأمر الذي يُعدّ تحوّلاً في مسار الحرب، ويؤسس لمواجهة أكثر شمولية، خصوصاً أن صنعاء كانت قد حدّدت البحر فقط، كميدان للمواجهة مع واشنطن ولندن وتل أبيب.

ورغم أن بيان التحالف المتعدد الأطراف، الذي ضم ثماني دول (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، والبحرين، والدنمارك، وهولندا، ونيوزيلندا) أكد أن «الضربات منفصلة ومتميّزة عن إجراءات حرّية الملاحة التي يتم تنفيذها في إطار تحالف حارس الازدهار»، إلا أن العدوان الأخير، بالنسبة إلى حركة «أنصار الله»، نقل المعركة فعلياً من الدفاع عن حركة الملاحة للدول التي منعتها الحركة من العبور عبر باب المندب، إلى الهجوم الذي يستهدف المدن، بغض النظر عما إن كانت هناك أهداف فعلية أم لا، على غرار العدوان الأول الذي قادته السعودية ضد اليمن عام 2015.

السؤال الآن هو ماذا يمكن أن يحقق الحلف الأميركي ضد اليمن؟ وهل فعلاً الهدف إضعاف قوات صنعاء، أم أن الإدارة الأميركية مضطرّة إلى الحفاظ على هيبة الردع، والاستثمار في هذا الفعل العسكري، خصوصاً قبيل الانتخابات الرئاسية؟ وهل تحمل الهجمات رسائل طمأنة سواء للرأي العام الأميركي الضاغط على الرئيس جو بايدن، أو خدمة معنوية لإسرائيل بعد تخوّفها من اتساع رقعة المواجهة ضدها إثر معركة «طوفان الأقصى»؟

الواقع أن واشنطن، رغم الحشد الدولي لمواجهة صنعاء، تركت ثغرات واسعة، يمكن للأخيرة الاستفادة منها وتحقيق إنجازات على مستويات شتى، خصوصاً أن واشنطن قفزت على الواقع القائم، والمتمثّل في التحالف السعودي - الإماراتي، إضافة إلى «الحكومة الشرعية» المعترَف بها دولياً، أي إنها لم تكلّف نفسها عناء انتزاع «شرعية مغلّفة» لعدوانها على اليمن، عبر المرور عبر التحالف

الحلف الأميركي ينقل المعركة من البحر إلى البر (أ ف ب)

> التعاطي الأميركي الراهن مع صنعاء، جعل المواجهة مباشرة من غير أدوات محلية ولا إقليمية

المذكور أو عبر «المجلس الرئاسي» في عدن، على غرار الحرب التي تخوضها ضد «الإرهاب» بالاتفاق والتنسيق مع تلك الأطراف. وعليه، فالتعاطي الأميركي الراهن مع صنعاء، جعل المواجهة مباشرة من غير أدوات محلية ولا إقليمية، أي بين الولايات المتحدة واليمن، وهذا ما يفسّر تعاظم الصوت الرافض للعدوان الأميركي، من داخل المربع الموالي للسعودية والإمارات، على اعتبار أنها حرب تستهدف السيادة اليمنية.

ولا يبدو الإخفاق الأميركي متوقّفاً على الجانبين العسكري والسياسي، بل إن الولايات المتحدة، وعلى عكس حروبها التي خاضتها خلال العقود الماضية، لم تستطع أن تختلق «أهدافاً نبيلة» ولا شعارات مخادعة ومقنّعة، وبكل وضوح قالت إنها تهاجم اليمن دفاعاً عن إسرائيل. وأسدى هذا الخطاب لحركة «أنصار الله»، ما كانت تبحث عنه منذ عشرين عاماً، عندما رفعت شعار المواجهة مع أميركا وإسرائيل. كما أن واشنطن، بذلك الخطاب، قلبت ظهر المجن للتحالف السعودي - الإماراتي، وللحكومة الموالية له في اليمن. إذ إنها لم تشن الحرب ضد «أنصار الله» ولم تضع الحركة في قوائم «الإرهاب»، خدمة للرياض أو أبو ظبي أو الحلفاء المحليين، ولكن فقط من أجل «سواد عيون» تل أبيب.

هكذا يبدو أن صنعاء انتصرت، حتى لو لم تُثخَن في مواجهة البوارج والبواخر الأميركية والبريطانية والإسرائيلية، ولم تفاجئ تلك الدول بالقدرات الواثبة لديها. الانتصار بالنسبة إليها، هو أن العدوان المتعدّد الأطراف بقيادة واشنطن، أتاح ردم الهوّة بينها وبين قوى فاعلة في الساحة اليمنية، ومنح القيادة السياسية والثورية في صنعاء، شعبية طاغية ليس فقط مع المحافظات الخاضعة لسلطة «المجلس السياسي الأعلى»، ولكن أيضاً في المناطق الواقعة تحت سيطرة التحالف السعودي - الإماراتي.

طوفان الأقصى

ألمانيا تستعدي اليمن: في البحر أيضاً... دفاعاً عن إسرائيل

لقمان عبد الله

بعد أسبوع واحد على بدء الاتحاد الأوروبي تنفيذ قراره العمل في البحر الأحمر، وافق البرلمان الألماني على مشاركة البحرية الألمانية في المهمة الأوروبية الخاصة، التي بدأت عملها في وقت تواجه فيه الإدارة الأميركية صعوبة في كيفية زيادة الضغط على حركة «أنصار الله»، مع ترشّح اعتقاد في البيت الأبيض بأن استخدام القوة وحده غير فعّال مع اليمن، وفق ما نقلت قناة «سي إن إن» عن مسؤولين أميركيين. وفي هذا السياق، بحسب مراقبون أسئلة من قبيل أنه إذا كانت واشنطن التي تنشر في البحر الأحمر والمنطقة الممتدة بين مضيقَي هرمز وباب المندب ما يقرب من 62 سفينة عسكرية، بما فيها حاملات طائرات، وأحدث المدمّرات والبوارج ذات الوظائف المختلفة، عاجزة عن تحقيق عبور السفن الإسرائيلية أو المرتبطة بها، فما هي الإضافة التي ستحققها فرقاطة ألمانية إلى جانب سفينتين فرنسية وإيطالية؟

> قطاع الكيماويات في ألمانيا، وهو الأكبر في أوروبا، يتأثر بوطأة تأخر الشحنات

الاتحاد الأوروبي، حرص منذ اتخاذ قرار إرسال سفنه العسكرية، على وصفها بالدفاعية، والتأكيد أنها لن تنخرط في استهداف اليمن، إلا أن بعض الخبراء الأوروبيين وضعوا المهمة في سياق تعزيز الاستراتيجية البحرية الطويلة الأمد للاتحاد الأوروبي. وإذ يبدو أن عقدة الذنب الألمانية من «المحرقة» النازية هي الدافع الرئيسي حول قرار برلين المشاركة في مهمة «أسبيدس» الأوروبية، فإن ألمانيا تدرك، كما الاتحاد الأوروبي، خطورة مشاركة السفن الثلاث في ما سُمّي عمليات دفاعية لتأمين السفن التجارية في البحر الأحمر. وهذا ما قالته رئيسة لجنة شؤون الدفاع في البرلمان الألماني (البوندستاغ) حين وصفت مشاركة بلادها في «أسبيدس» بأنها «نوع من التحدي»، واعترفت بصعوبة «المهمة الخطيرة، ولكن في الوقت ذاته، المهمة للغاية» لبلادها.

على أن المشاركة الألمانية ليست منعزلة بذاتها، بل تأتي في سياق ألماني عام للدفاع عن إسرائيل على الصعد كافة. فقد انبرت برلين للدفاع عن إسرائيل في «محكمة العدل الدولية»، ووفّرت لها المبررات القضائية لتبرّئ نفسها من كلّ التهم الجنائية وجرائم الحرب التي تلاحقها في غزة، وظلّلتها بظلال دعمها السياسي والدبلوماسي. وبعد عملية «طوفان الأقصى»، حطّت طائرة المستشار الألماني، أولاف شولتس، في تل أبيب، ليصبح ثاني الزعماء الأوروبيين وصولاً، وكانت رسالته أن أمن إسرائيل «مصلحة وطنية عليا» لبرلين.

يذكر أن العديد من الشركات الأوروبية، ومنها شركات ألمانية، أوقفت عمليات الشحن بالحاويات عبر البحر الأحمر حتى إشعار آخر، لتسلك مساراً أطول حول أفريقيا. وجاء قرار التوقّف هذا، استجابة لضغوط أميركية بغية تحويل أزمة استهداف السفن الإسرائيلية إلى قضية دولية. وعلى إثر ذلك، بدأ قطاع الكيماويات في ألمانيا، وهو الأكبر في أوروبا، يتأثر بوطأة تأخر الشحنات ليصبح أحدث صناعة تدقّ ناقوس خطر اضطراب الإمدادات، والذي أجرى بعض الشركات على كبح الإنتاج. ويعتمد القطاع المذكور، وهو ثالث أكبر صناعة في البلاد بعد السيارات والهندسة، بمبيعات سنوية تبلغ نحو 260 مليار يورو، على آسيا في نحو ثلث وارداته من خارج أوروبا.

وسبقت مناقشة قرار المشاركة الألمانية في البرلمان، حملات دعائية روّجت لأهمية الحضور العسكري لبرلين في البحر الأحمر، بذريعة حماية البحر الأحمر وأهميته للاقتصاد الألماني. وفي هذا السياق، طالبت «رابطة شركات الملاحة الألمانية» بتشكيل تحالف عسكري دولي لحماية النقل البحري المدني في البحر الأحمر، وذلك بعد هجوم يمني على سفينة حاويات تابعة لشركة «هاباغ - لويد» الألمانية، وهي في طريقها إلى الموانئ الإسرائيلية قبل نهاية العام الماضي. يذكر أن الفرقاطة الألمانية «هيسن» التي تشارك في المهمة الأوروبية، يبلغ طولها 143 متراً ومجهّزة بصواريخ مضادة للطائرات. وبحسب الجيش الألماني، يمكن للفرقاطة مراقبة مجال جوي بحجم بحر الشمال بأكمله، من خلال استخدام رادارها الخاص. ومن ثمّ يمكن لصواريخها المضادة للطائرات أن يصل مداها إلى أكثر من 160 كيلومتراً. ويصف قائد البحرية الألمانية، نائب الأميرال يان كريستيان كاك، مهمة الفرقاطة بأنها «الالتزام الأكثر جدية لوحدة تابعة للبحرية الألمانية منذ عقود عدة»، علماً أنّ من المقرّر أن تنتهي مهمتها في نيسان المقبل.

ما هي الإضافة التي ستحقّقها فرقاطة ألمانية لعمليات البحر الأحمر؟ (مت الويب)

غير أن تحدّيات كبيرة ستواجه بعثة «أسبيدس»، إذ سيتعيّن على المشاركين التواصل مع فرقتين بحريتين أوروبيتين أخريين في المنطقة («تالانتا» و«أجينور»)، بالإضافة إلى التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة. كما طرح المراقبون سؤالاً مركزياً حول ما إن كانت الفرقاطة الألمانية ستتحرك للدفاع عن السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية؟ وهل ستندمج في خطط دفاعية مشتركة مع هذه الدول، أم أنها ستعمل بشكل مستقل عن التحالفات المعادية لليمن؟

وكان نائب وزير خارجية صنعاء، حسين العزي، قد نبّه، في منشور على «إكس»، شعوب الاتحاد الأوروبي إلى «أن أميركا تحاول توظيف حكوماتهم لحماية سفن إسرائيل. وهذا يعرّض مصالحهم للخطر»، مضيفاً أن «الملاحة في البحر الأحمر إلى أوروبا بأمان تام، ومن العار أن تتحوّل حكومات الاتحاد إلى كلاب حراسة لتجارة المجرم نتنياهو». على أن أطراف الاتحاد الأوروبي عموماً، وألمانيا خصوصاً، يدركون الصعوبات التي تواجه سفنهم في البحر الأحمر، ويفتحون، كإطار مشترك أو كدول مستقلة، القنوات الدبلوماسية مع اليمن ومحور المقاومة، خشية الوقوع في مواجهة ليست بالحسبان.

تقرير

«معرض إيران للإعلام»: فرصة تسويقية لمرشّحي الانتخابات

طهران ـ **محمد خواجوئي**

أقيمت في طهران، الأسبوع الماضي، الدورة الـ24 من "معرض وسائل الإعلام الإيرانية"، وذلك بعد توقّف دام ست سنوات، بفعل الأحداث السياسية - الاجتماعية، وجائحة "كورونا". وشارك في الفعالية أكثر من 600 وسيلة إعلامية ومجموعة وشركة معرفية ناشطة في مجال الإعلام، إذ يعود تاريخ المعرض إلى نحو ثلاثة عقود، وهو تشكّل بداية كجزء من "معرض طهران الدولي للكتاب"، لكنه، ومع زيادة عدد الصحف والمجلات، أقيم اعتباراً من عام 2006 بشكل مستقلّ.

> إحدى أهمّ المشاكل التي تعانيها وسائل الإعلام في إيران، هي المسار التراجعي لإقبال الناس

ويمتدّ تاريخ الصحافة في إيران، منذ قرابة 200 عام، تاريخ صدور أول صحيفة حملت اسم "كاغذ أخبار" (ورقة الأخبار). وقد ساهم تطوّر التكنولوجيا، على مدى العقدين الأخيرين، في تغيير واقع الإعلام في الجمهورية الإسلامية، بعدما هُمّشت الوسائل الورقية شيئاً فشيئاً، لتحلّ محلّها وسائل الإعلام الحديثة، بما يشمل المواقع الإخبارية. ولعلّ أهم ملامح المعرض، تمثّل في حضور الجماهير وتواصلها مع الإعلام، أي أنه أمكن إقامة تواصل وحوار مباشرَين ومن دون وسيط، بين المتلقّي من جهة، ووسائل الإعلام والصحافيين من جهة ثانية. كما أن هذه الدورة تأثّرت خصوصاً بالانتخابات التشريعية المقرّرة في الأول من آذار المقبل، بحيث إن معظم الذين زاروا أجنحة المعرض، كانوا من مرشّحي الانتخابات الذين استغلّوا الفرصة للدعاية والظهور في وسائل الإعلام.

مكامن القوة والضعف

يرى رئيس تحرير صحيفة "الوفاق" الناطقة بالعربية في إيران، سجاد إسلاميان، أن أهمّ نقاط القوّة لهذه الدورة، هو الاهتمام بوسائل الإعلام غير الرسمية، بما في ذلك الناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي الذين تمّ تخصيص جناح لهم، فيما كانت نقطة ضعف المعرض، قلّة النشاط والحركة في مساحته مقارنة بالدورات السابقة. ويقول إسلاميان، في حديث إلى "الأخبار"، إن وسائل الإعلام الإيرانية بذلت، خلال السنوات الأخيرة، جهوداً لافتة لاجتذاب المتلقّي، وبلورت ضرباً من التنافس في ما بينها، وهو ما يُعدّ حدثاً إيجابياً بذاته، لكنّ الانزلاق في السطحية والشعبوية والعدول عن القواعد المهنية للصحافة، يعدّان من الآفات التي تنال من هذا المسار.

وردّاً على سؤال حول واقع وسائل الإعلام الموجّهة إلى خارج إيران، ولِمَ لم تتمكّن من إيجاد موقع لافت لها على الصعيد الإقليمي، يلفت إسلاميان إلى أن المشكلة الرئيسية تتمثّل في أن وسائل الإعلام الموجّهة إلى الخارج، لا تحتلّ موقع الأولوية، ويُنظر إليها كمسألة فرعية. لكن، وعلى رغم تخصيص موازنة ضئيلة لوسائل الإعلام الموجّهة للخارج، بما فيها الإعلام الناطق باللغة العربية، فإن(إننا) نشهد تكاثر وتنوّع وسائل الإعلام العاملة في هذا المجال". ويتابع قائلاً: "أحد الأسباب المهمّة الأخرى لتراجع أثر وسائل الإعلام الناطقة بالعربية في إيران، يتمثّل في غياب المعرفة الكافية والمباشرة بالرأي العام في البلدان العربية وانعدام التواصل المباشر معه، ما أدّى إلى ألّا تحظى وسائل الإعلام هذه، بترحيب يُذكر من لدن المتلقّين".

وسائل الإعلام الإيرانية وأزمة مرجعية الرأي العام

إحدى أهمّ المشاكل التي تعانيها وسائل الإعلام في إيران، هي المسار التراجعي لإقبال الناس، والذي حذّر منه الكثير من المراقبين، ذلك أن تغيّر المرجعية الإعلامية وانتقالها من داخل إيران إلى خارجها، يمكن أن يؤديا إلى تزايد أثر الدول الأجنبية على الرأي العام في الداخل، بما يحقّق مصالح تلك الدول. وفي هذا الإطار، يرى جلال خوش جهرة، الصحافي الإيراني المخضرم والذي يتولّى حالياً منصب رئيس تحرير صحيفة "همدلي"، أن "بعض الضغوط على وسائل الإعلام في الداخل، بما في ذلك حجب بعضها واعتقال الصحافيين، دفعت بالجماهير إلى نتيجة مؤداها أن وسائل الإعلام هذه لا تمتلك الفاعلية السابقة، ونادراً يريدونه منها". ويضيف خوش جهره، في حديث إلى "الأخبار"، أن "مجمل جسم الصحافة، وعلى رغم كل الأثمان، يسعى جاهداً إلى معرفة أسباب الأحداث وفكّ شيفرتها، وفي الوقت ذاته، العمل على تكهّن وقوعها". لكن ما يدعو إلى الأسف، بحسبه، هو أن "الأجواء باتت حالياً بالشكل الذي لا تجد الجماهير معه ضالّتها في هذه الصحافة، لأنها لا تطرح مطالبهم. وطبعاً، هذا التصوّر خاطئ، لأن الصحافة ما زالت موجودة وتسلّط الضوء على العديد من الأحداث".

وعن الآلية الكفيلة برأب الصدع بين الجماهير والصحافة، يقول خوش جهره إن "نظام الحكم يجب أن يتيح إمكانية أن تستعيد وسائل الإعلام مرجعيتها واعتبارها، وفي الوقت نفسه يتعيّن على وسائل الإعلام أن يكون أداؤها بمستوى وحجم الشريك المنصف بين ما هو مطروح لدى الرأي العام كمطالب، وما ينتظره نظام الحكم من الإعلام لكي يتصرّف في إطار المصالح الوطنية، وأن يكون مراقباً محايداً لتقريب الأفكار ووجهات النظر بعضها إلى بعض".

لعل أهم ملامح المعرض، تمثّله في حضور الجماهير وتواصلها مع الإعلام (إرنا)

تقرير

تركيا - سوريا: التقارب المتعثّر

علاء حلبي

فتحت زيارة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، للقاهرة، واللقاء الذي أجراه مع نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، الباب مرة أخرى، أمام التكهّن بعودة مسار التقارب التركي - السوري إلى الحياة، والذي كان أصابه الشلل، على خلفية مراوغة أنقرة ومحاولتها الاستفادة القصوى من هذا المسار لها انتكاسة له إثر خسارته العديد من البلديات المهمة -، وذلك بعد سنوات من العداء، بين أنقرة والقاهرة، رفع خلالها إردوغان تصريحاته إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت إلى حدّ وصفه نظيره المصري بـ«الطاغية»، وممارسته الضغوط لفرض عقوبات على الأخير عبر مجلس الأمن.

> لا تشير الأوضاع على الأرض إلى أي تغييرات حقيقية في الظروف والمسبّبات التي عرقلت مسار التقارب

ويعيد ما تقدّم التذكير بالظروف التي مهّدت للتقارب بين دمشق وأنقرة خلال الانتخابات الرئاسية، علماً أن الحماسة التركية لذلك المسار شهدت تراجعاً كبيراً عقب انتهاء، ضجيج الانتخابات التي فاز فيها إردوغان، غير أن هذا التراجع لم يشهد انقلاباً كاملاً في الموقف التركي، الذي استمر في محاولة إمساك العصا من المنتصف، عبر الانخراط في مسار «أستانا» الروسي، والحديث المتكرر عن «ترك الباب مفتوحاً» أمام دمشق للانخراط في علاقات مباشرة. وفيما لا تزال قضية اللاجئين السورية على وجه الخصوص، والملف السوري عموماً، يلعبان مرة أخرى دوراً كبيراً في الانتخابات المقبلة، تزايدت التكهنات حول تنشيط عملية التقارب بين البلدين، ولا سيما مع توافر المزيد من قنوات التواصل بعد عودة سوريا إلى مقعدها في «جامعة الدول العربية»، وانفتاح معظم الدول العربية على دمشق بما فيها الإمارات والسعودية. ويأتي ذلك فيما تحاول أنقرة توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الأخيرتين، الأمر الذي يتطلب إلى جانب تنسيق العمل السياسي مع الإمارات والسعودية، استعادة الطرق البرية أمام المنتجات التركية، ما يعني في المحصّلة فتح طرق الترانزيت في سوريا، الطريق الرئيسية للبضائع التركية نحو دول الخليج من جهة، وطرق المنتجات والبضائع الخليجية نحو تركيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

تحافظ تركيا على مخططها في الشمال السوري، حيث ينتشر الجيش التركي بشكل غير شرعي (أ ف ب)

ورغم الزخم الكبير في وسائل الإعلام حول إمكانية استعادة مسار التقارب مع دمشق، نظراً إلى تاريخ الرئيس التركي البارع في تغيير سياسته والقفز على الحبال السياسية، لا تشير الأوضاع على الأرض إلى أي تغييرات حقيقية في الظروف والمسبّبات التي عرقلته أصلاً، إذ تحافظ تركيا على مخططها في الشمال السوري، حيث ينتشر الجيش التركي بشكل غير شرعي، فضلاً عن تقديمه الدعم للفصائل المسلحة التي تتحكّم في الشمال، وعلى رأسها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة - فرع تنظيم القاعدة السابق في سوريا) والتي تسيطر على إدلب، فيما كانت ربطت دمشق تقاربها مع أنقرة بمخطط واضح لخروج القوات التركية.

وبالتزامن مع ذلك، تتابع أنقرة سياسة التتريك في تلك المناطق التي تفرض فيها التعامل بالليرة التركية، وتدريس اللغة التركية، وبناء تجمّعات سكنية إلى ضرب «البنى التحتية» في مناطق «الإدارة الذاتية»، شملت استهداف اللاجئين السوريين فيها، بتمويل قطري، وسط زيادة الضغوط على هؤلاء ورفع وتيرة ترحيلهم القسرية. وفي السياق، أعلن وزير الداخلية التركي، علي يرلي، الأسبوع الماضي، أن عدد اللاجئين السوريين العائدين إلى الشمال السوري بلغ 625 ألفاً، وأن هذا العدد مستمر في الارتفاع، ضمن خطة تهدف إلى ترحيل 200 ألف لاجئ سوري إلى مناطق في شمال سوريا (الناتو)، والذي كانت ترفضه تركيا، قبل أن توافق عليه أخيراً، في وقت أعلنت فيه واشنطن قبول تمرير صفقة طائرت «F16» لتركيا، والتي كانت مجمّدة.

أيضاً، تتابع تركيا سياسة التحكّم بمياه نهر الفرات - أحد أبرز الملفات الخلافية مع دمشق وبغداد -، في تجاوز متعمّد لاتفاقية عام 1987 التي تحافظ على حصة سوريا في مياه النهر الدولي، الذي تعتبره أنقرة «نهراً عابراً للحدود»، لتجاوز الالتزامات الدولية التي تنظم تقاسم مياه الأنهار الدولية. وكان هذا الأمر تسبّب بأضرار بيئية كبيرة في سوريا وأخرى أكبر في العراق، الذي يعاني جفافاً غير مسبوق، في وقت تسجّل فيه المنطقة ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة، صيفاً، وسيولاً وكوارث طبيعية متزايدة، في الشتاء.

مصانف لتكرير النفط، ومراكز تجارية وصناعية وطبية وغيرها، وذلك عبر طائرات مُسيّرة وقذائف مدفعية وصاروخية. ولم تلقَ هذه الاستهدافات أي ردة فعل من الولايات المتحدة الأميركية التي تتحكّم بـ«قسد»، ما كان بمثابة ضوء أخضر أميركي لأنقرة، جاء بالتزامن مع عمليات ضم السويد وفنلندا إلى «حلف شمال الأطلسي» (الناتو)، والذي كانت ترفضه تركيا، قبل أن توافق عليه أخيراً، في وقت أعلنت فيه واشنطن قبول تمرير صفقة طائرت «F16» لتركيا، والتي كانت مجمّدة.

قضية اليوم

رفع العدوّ وتيرة المواجهة قد يكون مخاطرة غير محسوبة

سباق الحرب واللاحرب

يحيى دبوق

توشك العملية البرية في قطاع غزة على الانتهاء، والحرب على دخول مرحلة قتالية أقل كثافة، ما يتيح للعدو التطلّع شمالاً إلى الحدود مع لبنان، بالتوازي مع رفع مستوى الضغوط عبر تهديدات وأفعال، للدفع بـ«حل ما» يعيد النازحين إلى المستوطنات في شمال فلسطين المحتلة.

المعادلة التي يعمل عليها العدو تتلخّص في الآتي: حل دبلوماسي، أو حرب تفضي إلى هذا الحل. وفي حين أن المعادلة التهديدية تخدم مرحلة اللاحرب الحالية ومن شأنها الضغط على حزب الله وبيئته، إلا أن التهديدات لا تشير بالضرورة إلى أن الحرب واقعة إذا لم يرضخ الحزب لمطالب إسرائيل. فالشأنان مختلفان.

الواضح أن القرار الإسرائيلي محاصر حالياً بموانع تزيد على الدوافع، ما يمنع الانتقال بالمواجهة من كونها محدودة نسبياً، إلى مواجهة أكثر شمولية وحرب كاملة. ولا تكذب إسرائيل حين تقول إنها تريد حلاً

الردع المتبادل بعد عودة مستوطني الشمال سيكون أكثر مما كان عليه مستوى وتأثيراً

دبلوماسياً يتيح عودة مستوطنيها شمالاً، ويشعرهم بالأمن والاطمئنان بأنهم لن يواجهوا «طوفان أقصى» أخرى.

لكن، ينبغي الفصل بين واقعين اثنين، وإن كانا متداخلَين، ويخدم أحدهما الآخر: واقع اللاحرب الموجود حالياً، وواقع الحرب الشاملة التي تهدد تل أبيب بها. فكل ما يصدر من أقوال وأفعال في مرحلة اللاحرب يخدم أهداف هذه المرحلة أولاً، أي منع توسّع المواجهة وانتقالها إلى حرب شاملة، وفي الوقت نفسه استغلالها إلى الحدّ الأقصى بما يخدم الحل المنشود لإعادة المستوطنين لاحقاً. أما ما يتعلق بالواقع المتصوّر للحرب التي توحي تصريحات ومواقف العدو بأنها مقبلة إذا لم يرضخ حزب الله، فتبقى في دائرة التصور والإمكان النظري، ومن دون مقدّمات عملية. وهنا تثار جملة من الأسئلة من شأنها التوضيح:

- لماذا تمتنع إسرائيل، على لسان كبار مسؤوليها، عن وضع أهداف واضحة للحل تلزم نفسها بها علناً؟ ولماذا تكتفي بالإشارة الى «حل ما» يعيد المستوطنين؟

- لماذا تُطرح حلول دبلوماسية عبر تسريبات وحسب، كانسحاب حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، أو الحزام الأمني لما قبل عام 2000، فيما يركّز الخطاب الرسمي على «حل ما» دبلوماسي من دون الخوض في تفاصيله، بما يوحي وكأنّ مسؤولي الصف الأول لا يريدون إلزام أنفسهم بمطالب مسبقة؟

- كيف يتوافق التخيير بين حل دبلوماسي وآخر عسكري (توحي إسرائيل بأنها مستعدّة للثاني في حال لم يتبلور الأول) مع رضوخ تل أبيب ووسطائها لما ألزم حزب الله نفسه به، بأن لا حديث عن تسويات قبل وقف الحرب على غزة؟

- كيف يتوافق وضع الحزب بين خيارين مع استعداد تل أبيب للتنازل عن حدود بما يشمل النقاط الخلافية البرية والبحرية وصولاً إلى الامتناع عن الخروق الجوية، بل وحتى قبول التفاوض على تبعية مزارع شبعا نفسها والانسحاب منها؟

هل بات الخيار بين خيارين معيوباً كما يراد له أن يكون ابتداء، وبات الآن خياراً دبلوماسياً مع تنازلات متبادلة وموزونة، وإلّا حل عسكري غير محدد المعالم؟ إذا كان الأمر كذلك، فالإشارات الدالة على وجود تسوية أعلى بكثير من تلك الدالة على حرب يراد منها إيجاد الحلول.

(أ ف ب)

خيارين مع استعداد تل أبيب للتنازل عن حدود بما يشمل النقاط الخلافية البرية والبحرية وصولاً إلى الامتناع عن الخروق الجوية، بل وحتى قبول التفاوض على تبعية مزارع شبعا نفسها والانسحاب منها؟

هل بات الخيار بين خيارين معيوباً كما يراد له أن يكون ابتداء، وبات الآن خياراً دبلوماسياً مع تنازلات متبادلة وموزونة، وإلّا حل عسكري غير محدد المعالم؟ إذا كان الأمر كذلك، فالإشارات الدالة على وجود تسوية أعلى بكثير من تلك الدالة على حرب يراد منها إيجاد الحلول.

كان ولا يزال لافتاً مسار تفاوض إسرائيل مع نفسها منذ السابع من تشرين الأول الماضي. فهي اشترطت، أولاً، الانسحاب الكامل للحزب من جنوب لبنان بلا قيد أو شرط، ثم تنازلت إلى طلب الانسحاب من جنوب الليطاني، ومن ثم من منطقة الحزام الأمني (قبل عام 2000)، وصولاً إلى تفهّم أنه لا يمكن لعناصر الحزب ترك قراهم بوصفهم مدنيين أيضاً، وكذلك التفريق بين المواقع والمراكز العسكرية وبين تلك المدنية الخدماتية والتنظيمية وغيرها.

يأتي كل ذلك في «مفاوضات» تخوضها إسرائيل مع نفسها، في تسريبات وتقارير إعلامية، من دون أي رد فعل من حزب الله. وحتى حين وجّهت رسائل مقتضبة عبر وسطاء، لم تلق إلا الردّ الرسمي: لا تفاوض حول تسويات، قبل وقف الحرب على غزة.

هل يعني هذا أن الحرب منتفية؟ الإجابة هي «لا» كبيرة جداً، ليس فقط بسبب الهوية العدوانية للعدو، بل لأن الاشتباك هذه المرة مبنيّ على طلبات إسرائيلية تستدعي، ولو من دون خوض حرب شاملة، إفهام حزب الله وحتى الحلفاء والمقرّبين منه، بأنها جادة في اللجوء الى حرب ما لم يتبلور الـ«حل ما» المنشود. وهذا قد يدفع تل أبيب إلى رفع مستوى المواجهة الحالية درجة أو درجات بما لا يبقي أمام حزب الله سوى الخيار التصعيدي المقابل، وصولاً إلى ملامسة الحرب، وربما الحرب نفسها. كيفما اتّفق، تهديدات إسرائيل وأفعالها في الميدان، في هذه المرحلة، بما فيها التهديد بخيارات متطرفة، تخدم مطلب التوصل إلى «حل ما» دبلوماسي. فيما للحرب الشاملة، مقدمات ما زال الكثير منها في طور التشكّل، أو لم يبدأ تشكّله بعد.

لكنّ الإيحاء العملي الميداني، بأن إسرائيل ستبدأ حربها الشاملة ما لم يجد الآخرون «الحل»، قد يلزمها برفع وتيرة المواجهة درجة معتدّاً بها، بما يُعدّ مقدّمة لحرب شاملة، ومخاطرة قد لا تكون محسوبة جيداً من تل أبيب.

في الوقت نفسه، يدرك صانع القرار لدى العدو أن عودة المستوطنين نقطة مفصلية في منظومة الضغط الإسرائيلي، إذ سيكون العدو بلا أوراق ضغط عالية التأثير بعد العودة، والتقدير الأكثر رجحاناً هو الردع المتبادل الذي سيكون أكثر مما كان عليه، مستوى وتأثيراً، وهو ما يفسر «استماتة» إسرائيل لطلب ما أمكن، في هذه المرحلة، قبل أن تُغلق نافذة التسويات والتنازلات المتبادلة الممكنة، في مرحلة ما بعد الحل واستقرار المستوطنين في مستوطناتهم.

العدوّ نحو رفع درجة التصعيد في الجنوب؟

كرّر وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت موقفه الداعي إلى فكّ الارتباط بين جبهتَي غزة وجنوب لبنان، مهدّداً بتكثيف إطلاق النار في الشمال حتى لو أُبرمت هدنة في غزة، حتى انسحاب حزب الله من الحدود وعودة المستوطنين إلى مستوطناتهم في الشمال. وتحدّث غالانت عن «تكثيف إطلاق النار» لا توسيع الحرب، موحياً بأن القرار الإسرائيلي هو الاستفادة من هدنة غزة لزيادة الضغط على حزب الله من أجل تحقيق هدف إبعاد المقاومة عن الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، علماً أن هذا الهدف لن يتحقّق بتسخين جبهة الشمال أكثر مما هي عليه منذ الثامن من تشرين الأول الماضي، إذ إن السيناريو الذي يدعو إليه غالانت سيعني تهجيراً أوسع بفعل عمليات المقاومة التي تحكمها معادلة «التوسيع بالتوسيع» التي أعلنها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في خطابه الأخير، ما يضع المشهد برمّته في خانة التدحرج نحو حرب مفتوحة، في وقت تسعى فيه الإدارة الأميركية إلى «دوزنة» الجبهة في غزة وفق مستوى يضمن عدم تصعيد جبهات المساندة الممتدّة من جنوب لبنان إلى البحر الأحمر.

وأجرى غالانت أمس الأحد تقييماً للوضع العملياتي في قاعدة القيادة الشمالية، وجهود إبعاد حزب الله عن المنطقة الحدودية، وشدّد على أهمية مراكمة الإنجازات التكتيكية لتحقيق إنجاز عملي يغيّر الوضع الأمني في المنطقة الحدودية، ويتيح عودة مستوطني الشمال.

وقال: «إذا كان هناك من يظن هنا أنه عندما نتوصل إلى اتفاق لإطلاق الرهائن في الجنوب وتتوقف النيران مؤقتاً، أن ذلك سيجعل الأمور أسهل مما يحدث هنا، فهو مخطئ: سنواصل النار وسنضعها بشكل مستقل في الجنوب حتى نحقق أهدافنا. الهدف بسيط: سحب حزب الله إلى حيث ينبغي أن يكون. إما بالاتفاق وإما بالقوة».

ودوّت صفارات الإنذار طوال يوم أمس في عدد من المستوطنات في إصبع الجليل، وتحدّثت وسائل إعلام إسرائيلية عن إطلاق رشقات صاروخية من جنوب لبنان تجاه

التصعيد في ظل معادلة «التوسيع بالتوسيع» يضع المشهد برمّته في خانة التدحرج نحو حرب مفتوحة

منطقة إصبع الجليل، ولفتت إلى حدوث أضرار في الممتلكات والمعدات الزراعية عقب سقوط صواريخ جنوب كريات شمونة، فيما قال المتحدّث باسم جيش الاحتلال إنه تم رصد عمليات إطلاق صواريخ من الأراضي اللبنانية تجاه مرغليوت وهار دوف (مزارع شبعا اللبنانية المحتلة) وكريات شمونة والمنارة والمالكية.

وأعلن حزب الله أنه استهدف تجمّعاً لجنود العدو في محيط ثكنة رامية، وآخر في محيط موقع المرج، إضافة إلى ثكنة زبدين في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، ومرابض مدفعية العدو وانتشار جنوده جنوب كريات شمونة. ورداً على الاعتداءات الإسرائيلية على القرى والمنازل المدنية وخصوصاً على بلدة بليدا، استهدف حزب الله مبنىً يتموضع فيه جنود العدو الإسرائيلي في مستعمرة المنارة، ومبنيين يتموضع فيهما جنود العدو في مستعمرة المالكية، وتجمعاً للجنود في محيط موقع المرج بصاروخ «بركان» حقّق «إصابة مباشرة».

وأعلن استشهاد المقاومين أحمد محمد العفّي (بريتال) وحسين علي الديراني (قصرنبا) وعلي كريم ناصر (حداثا).

(الأخبار)

تقرير

خطة طوارئ الحرب «نسيت» المعوقين!

زينب حمّود

وضعت خطة طوارئ نهاية تشرين الأول الماضي لتنسيق مواجهة مخاطر الحرب. إذ قسّمت الفئات المستهدفة إلى نازحين في مراكز الإيواء، وفي شقق خاصة، والمجتمع المضيف لهم، من دون إغفال اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين والعمال الأجانب. وحدهم المعوّقون غُيّبوا، فلم تُخصَّص لهم مراكز نزوح مجهّزة لاحتياجاتهم، ولا وسائل نقل تؤمن وصولهم الآمن إليها، أو إعلام دامج يتيح وصولهم إلى المعلومات حول مراكز الإيواء المناسبة، ولم تأتِ الخطة على ذكر الخدمات الصحية والأجهزة والأدوات والفرق المدربة التي يحتاجونها.

عزل المعوّقين عن خطة الطوارئ، رغم تعرضهم لمخاطر إضافية أثناء الحروب والنزاعات ربطاً بعدم استقلاليتهم في الحركة وقرار النزوح، وتحديات الوصول إلى أماكن النزوح والتكيّف معها، جاء بعد مدة وجيزة من مصادقة مجلس النواب على «الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوّقين»، التي تنصّ في المادة 11 على «تعهّد الدول الأطراف باتخاذ التدابير كافة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتّسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلّح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية».

في 23 كانون الأول الماضي، نظّم «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً» بالشراكة مع «المنتدى العربي لحقوق الأشخاص المعوّقين» ورشة عمل، بهدف التوصّل إلى «خطة طوارئ داعمة وواقعية غير نظرية تشمل الجميع». وخرج المجتمعون بتوصيات، أهمها: «ضرورة تأمين أماكن نزوح

غالبية المعوّقين الذين نزحوا إلى مراكز الإيواء غادروها لعدم جهوزيتها لاستقبالهم

مجهّزة، والوصول إلى المعلومات حولها، وتوفير الوسائل اللازمة للوصول إلى مراكز الإيواء، وتشكيل فرق مدرّبة تمتلك القدرات والوسائل لتلبية حاجاتهم في أماكن النزوح». في الورشة، أبدى وزير البيئة ناصر ياسين، من غيبوبته، بعد صراع مع نفسي، انتصرت إنسانيتي برغم أن هذا القرار ليس هيناً، بل يحتاج إلى قوة قلب وقناعة وإيمان». أما والدة الشهيد فقد وافقت على الفور، مشيرة إلى أنها هي من شجّعت ابنها على فكرة التبرع: «قبل عامين، وبعد محاضرة للسيد حسن نصرالله، اقتنعت بالخطوة وطلبت من ابني البكر أن يجلب لي من بيروت استمارة التبرّع لأملأها. فتحمّس إبراهيم وطلب استمارة له». ما يصبّرها أن ابنها الذي نجا من غارتين عنيفتين خلال العدوان «كان يمكن أن ينتشل مُقطّع الأوصال أو يُفقد أثره كما حصل مع بعض رفاقه. وفي كل الأحوال، كان التراب سيأكل جسده في القبر. ورغم قوة الغارة الثالثة، فإن الله سلّم جسده ليمنح الحياة لآخرين بجسده كما منحها بشهادته». وافقت العائلة ليس على تنفيذ وصية الدبق فقط، بل أيضاً على «التبرع بكل ما يلزم». قبل إجراء عملية نقل الأعضاء، من الدبق إلى المتلقّين الذين يمنع القانون كشف هويتهم، كانت العائلة منشغلة بتحضير مراسم التشييع والعزاء، وتوافق أفرادها على التكتّم على أمر الوصية. «فعلنا ذلك كصدقة جارية بيننا وبين الله، وانتهت القصة بالنسبة إلينا».

رئيس جمعية «من أحياها» الطبيب عماد شمص أكّد لـ«الأخبار» أن «وصية الشهيد الدبق أحدثت انقلاباً وأعادت قضية وهب الأعضاء إلى الضوء»، مشيراً إلى أن لدى الجمعية اليوم بين 7 آلاف و10 آلاف استمارة متبرّع. ولفت إلى أن المجتمع يستجيب وفق الأحداث. مذكّراً بـ«التفاعل اللافت الذي سُجّل بعد محاضرة للسيد نصرالله في آب الماضي شجّع فيها على وهب الأعضاء، بعد الإعلان عن قيام عائلة من بلدة الطيبة بالتبرع بأعضاء نجلها علي شرف الدين إثر وفاته بحادث سير». وبعد الإعلان عن وصية الدبق وإشادة السيد نصرالله بها «وفّر علينا شوطاً طويلاً من الإقناع بعد حسم الإجازة الفقهية والشرعية بالوهب». وأشار شمص إلى أنه في «عام 2008، اقترحت الهيئة الصحية الإسلامية تأسيس مشروع (العطاء السامي) للتبرع بالخلايا الجذعية لمعالجة الشلل الرباعي». وبعد سبع سنوات، في عام 2017، تأسّست «من أحياها» بمبادرة من الأمين العام لحزب الله الذي أطلق عليها هذا الاسم، وهي تركّز على التوعية لنشر ثقافة الوهب، وتلعب دور الوسيط بين المتبرعين والهيئة الوطنية، إذ تُحوّل طلبات المتبرعين إلى الهيئة التي لديها في كل مستشفى مندوب يبلّغ عن حالات الموت الدماغي. ولفت إلى أن قانون الوهب عالمياً «يمنح صلاحية الموافقة والرفض لأهل المتوفّى. فإذا كان متبرعاً في حياته، يملكون الحق برفض تنفيذ وصيته. وفي حال لم يكن متبرعاً، يملكون الحق بالتبرّع بأعضائه». وما سهّل تنفيذ وصية الدبق، نقله إلى مستشفى الرسول الأعظم حيث يوجد مندوبون عن «من أحياها» ومركز لزراعة الأعضاء والمركز الوحيد في لبنان لزراعة الكبد. إلا أن شمص استعرض عوائق عدة تعرقل تحويل وهب الأعضاء إلى ظاهرة عامة في لبنان، أبرزها أن الهيئة الوطنية لوهب الأعضاء، التي تملك داتا المتبرعين والمرضى المحتاجين، تحتاج إلى الدعم والتحفيز لكي تحفّز الآخرين، مشيراً إلى أن ميزانيتها لا تتجاوز 450 مليون ليرة ولا يعمل فيها سوى سبعة موظفين.

تعديل خطة الطوارئ، هناك ضرورة لإنشاء وحدة دائمة ومتخصّصة لدمج الإعاقة داخل هيئة إدارة الكوارث، بكون لديها نقاط ارتكاز في مختلف المناطق، وتربط بين القرارات الإدارية والعمليات الميدانية بما يحفظ حقوق ذوي الإعاقة أثناء حالات الطوارئ»، لافتة إلى أنّ «تعديل الخطة من دون هذه الوحدة يبقى حبراً على ورق». ويشمل دور الوحدة «توفير البيانات اللازمة حول مكان تواجد المعوّق لتمكين العاملين في فرق الطوارئ كالصليب الأحمر والدفاع المدني من إنقاذه، وضمان حصول المعوقين باختلاف أنواع الإعاقة على الوقاية والإرشاد والتوجيه من خلال إعلام دامج، ولا سيما على المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات المعنية بالطوارئ». وأشارت اللقيس إلى أنها تلقّت وعداً من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «بمتابعة مطلب استحداث الوحدة في أقرب وقت ممكن»، فيما تنتقد غياب وزارة الشؤون الاجتماعية عن قضية النازحين المعوّقين والخطة الدامجة، مشيرة إلى أن الوزير هيكتور حجار «انزعج بسبب دعوته إلى ورشة العمل كضيف شرف، فيما أوكل إلى وزير البيئة إلقاء الكلمة». وسألت: «هل مسؤولية حجار تجاه المعوقين إلقاء كلمات أم تسوية أوضاعهم؟ أضعف الإيمان تحرير البيانات حول انتشار المعوّقين بما يسهّل الوصول إليهم وإنقاذهم».

تقرير

شهيد للمقاومة يحيي ثقافة وهب الأعضاء

أهالك خليل

لم يكن سهلاً إقناع عائلة الشهيد إبراهيم الدبق الذي أصيب في غارة استهدفت منزله في بلدة كونين، في 10 شباط الجاري، بالحديث عن وصيته بالتبرّع بأعضائه. «فهذا دم ابني، وهو ليس للمباهاة»، يقول والده علي الدبق قبل أن يوافق، بعد محاولات عدة، على الحديث «لتعميم الفائدة وتحفيز الآخرين» على ثقافة وهب الأعضاء. كانت زينة خليل، والدة بوب (32 عاماً) كما يناديه أهله و«روح الله» كما اختار اسمه الجهادي، في منزلها عندما سمعت دويّ الانفجار وشاهدت الدخان يتصاعد من محيط منزل أبنها. قذف عصف الانفجار بابنها عشرات الأمتار، فانقبض قلبها. «الإصابة انحصرت في الرأس، فيما لم يصب باقي الجسد بخدش». بعد جزم الأطباء في مستشفى الرسول الأعظم بدخوله في موت سريري، بدأ إخوة الشهيد يمهّدون لإخبار والدهم، المريض بالقلب، بأمر الوصية التي لم يكن على علم بها سوى والدته وشقيقه، إذ كان الشهيد قد ملأ، قبل حوالي عامين، استمارة لوهب أعضائه لدى جمعية «من أحياها» التي حوّلت ملفه إلى الهيئة الوطنية لوهب الأعضاء والأنسجة البشرية التابعة لوزارة الصحة.

وفق الآلية القانونية، حضر مندوبون عن الهيئة والجمعية لمقابلة وليّ أمر صاحب الوصية وأخذ توقيعه على التبرّع بقلبه وكبده وإحدى كليتيه. كان ذلك الاختبار الأصعب الذي تعرّض له أبو خليل. لا ينكر أنه تردّد قبل الموافقة: «تنازعتني عاطفتي كأب وإنسانيتي. كنت كلما اقتنعت تملّكني الألم بأن ابني قد يستفيق من غيبوبته، بعد صراع مع نفسي، انتصرت إنسانيتي برغم أن هذا القرار ليس هيناً، بل يحتاج إلى قوة قلب وقناعة وإيمان». أما والدة الشهيد فقد وافقت على الفور، مشيرة إلى أنها هي من شجّعت ابنها على فكرة التبرع: «قبل عامين، وبعد محاضرة للسيد حسن نصرالله، اقتنعت بالخطوة وطلبت من ابني البكر أن يجلب لي من بيروت استمارة التبرّع لأملأها. فتحمّس إبراهيم وطلب استمارة له». ما يصبّرها أن ابنها الذي نجا من غارتين عنيفتين خلال العدوان «كان يمكن أن ينتشل مُقطّع الأوصال أو يُفقد أثره كما حصل مع بعض رفاقه. وفي كل الأحوال، كان التراب سيأكل جسده في القبر. ورغم قوة الغارة الثالثة، فإن الله

(الأخبار)

تقرير

ملف التفرّغ في «اللبنانية» «المناصفة» والمحاصصة تظلمان أساتذة

فاتن الحاج

بعد إنجاز ملف تفرّغ الأساتذة في الجامعة اللبنانية، بسرية، بين رئيس الجامعة بسام بدران ووزير التربية عباس الحلبي، يسعى الأخير إلى الحصول على ضمانات سياسية لإقراره في مجلس الوزراء. ويعقد الحلبي، للغاية، سلسلة لقاءات مع القوى الحزبية المعترضة لشرح الآلية التي اتُّبعت في وضع الملف من دون أن يطلعها على تفاصيل الأعداد وأسماء الأساتذة المشمولين فيه، يأتي ذلك بعد تقليص عدد المرشحين للتفرغ من 1760 أستاذاً (الملف الذي رفعته رئاسة الجامعة) إلى نحو 1200. وطاول التقليص بشكل أساسي نحو 350 أستاذاً شيعياً و180 أستاذاً سنياً، بذريعة «التوازن الطائفي».

باكورة اللقاءات كانت نهاية الأسبوع الماضي مع وفد من التعبئة التربوية في حزب الله الذي خرج مستاءً من مكتب الوزير، ووصفت مصادره المعايير المتّبعة بـ«الاستنسابية وغير الشفّافة وغير الموحّدة بين الكليات». فلا وزير التربية استطاع أن ينتزع ضمانات من الوفد بموافقة الحزب على الملف وتأمين التوافق السياسي حوله، ولا الوفد أخذ أي ضمانات بما يخص تطبيق قاعدة الأقدمية، ولا سيما لجهة تضمين الملف أسماء أساتذة تعاقدوا مع الجامعة منذ أكثر من 10 سنوات، وشُطبت أسماؤهم من قرارات التفرغ السابقة عامَي 2008 و2014 بالذريعة نفسها». وقالت المصادر إنها «المرة الثالثة التي يظلم فيها أساتذة بحجة تطبيق المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. ففي المرة الأولى، عام 2008، جرى إسقاط 83 اسماً، وعام 2014 تكرّر الأمر نفسه بشطب أسماء 160 أستاذاً».

إذا كان التفرغ حاجة لأجل إلى أنه لا يمكن عزل التفرغ بتداعياته السياسية والتحاصصية عن مصادرة صلاحيات مجلس الجامعة عبر المرسوم الرقم 42 الصادر في عام 1997، بحيث تتقدّم الاعتبارات الطائفية والمذهبية على الاعتبارات الأكاديمية.

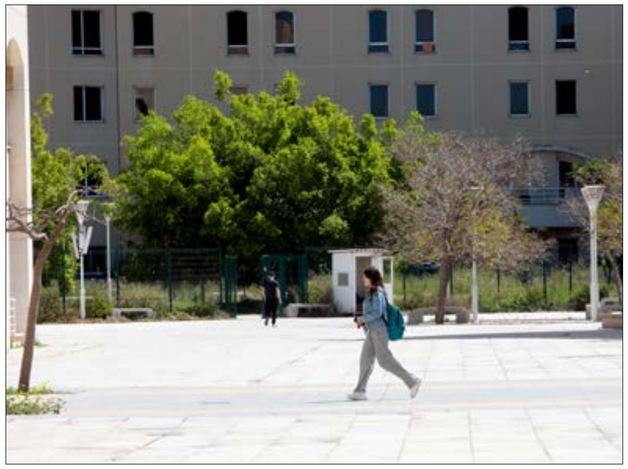
(مروان بو حيدر)

> لا ضمانات بتطبيق الأقدمية وبمراعاة حاجات الجامعة

اختصاصات معيّنة». وتشير المصادر إلى أنه لا يمكن عزل التفرغ بتداعياته السياسية والتحاصصية عن مصادرة صلاحيات مجلس الجامعة عبر المرسوم الرقم 42 الصادر في عام 1997، بحيث تتقدّم الاعتبارات الطائفية والمذهبية على الاعتبارات الأكاديمية.

ووفق المصادر، لم تقدّم الدولة حتى الآن أي حلول لكرة الثلج التي تكبر عاماً بعد آخر، فلم تذهب مثلاً إلى تلقّف اقتراح تفريغ جميع الأساتذة المستحقين على دفعات، ووقف التعاقد لنحو 5 سنوات، وبعدها تفريغ أساتذة جدد كل عام، بما يوازي عدد الأساتذة المتقاعدين في العام نفسه.

ووسط التكتّم الشديد حول الملف، ثمة تخوّف من عدم تطبيق مبدأ الأقدمية في بعض الكليات أو الأقسام وإدراج عدد لا بأس به من الأساتذة المتعاقدين الجدد الذين لم يخضعوا للجان علمية، وممّن يحظون بدعم سياسي. وهناك خشية أيضاً من تكديس أعداد كبيرة من الأساتذة في بعض أقسام كليات الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية مثلاً، في ظل تشعيب كثيف بهدف إلى إدخال أعداد كبيرة من الأساتذة الذين لا تحتاج إليهم الجامعة، لدرجة أن بعض الأساتذة لن يجد ساعات إضافية لتدريسها، ما سيؤدي إلى تشعيب عشوائي وخلل في الأنصبة ولا سيما في ظل التلويح بإغلاق مسارات مثل الدبلوم والماستر المهني من بعض الكليات. ويبدي الأساتذة قلقهم من إضافة أسماء خارج ما سيرفعه بدران والحلبي لتنفيعات حزبية.

وفي ظل عدم وجود تطمينات للأساتذة بتحسين وضعهم المادي، تُطرح أسئلة كثيرة: هل سيُطبق قانون التفرغ؟ وهل سيتخلى الأستاذ المتعاقد عن العمل خارج الجامعة في ظل رواتب زهيدة؟ وهل تمّ إعداد دراسة مالية دقيقة لملف التفرغ الجديد؟ أليس من الأفضل إعداد سلسلة رتب ورواتب جديدة تشجّع المتفرّغ القديم والجديد على الالتزام كلياً بالجامعة كما حصل عام 2014؟

فوضى وفساد في اليونيسف و«التربية» أساتذة وإداريون يقبضون مرتين!

كشفت مراسلات نصّية وصوتية وجداول بأسماء ثانويات حصلت عليها «الأخبار» أن مئات الأساتذة والموظفين والمستخدمين تقاضوا تعويضات بالدولار الأميركي، مرتين، من منظمة اليونيسف لقاء مشاركتهم في أعمال المدرسة الصيفية لعام 2022. وبلغ مجموع قيمة التعويضات أكثر من 30 ألف دولار. وقد طلب مدير التعليم الثانوي، خالد الفايد (يتولى مسؤولية الدورات الصيفية في الثانويات والمدارس الابتدائية والمتوسطة)، عبر مديري الثانويات، من المستفيدين إعادة الأموال إلى وزارة التربية، تحت طائلة فرض عقوبات إدارية ومسلكية وحسم من رواتب الممتنعين عن ذلك.

وفي التفاصيل أنّ الأموال التي تدفعها الجهات المانحة تُحوّل إلى مستحقيها، عبر شركة تحويل أموال، ولا تخضع لأي رقابة من وزارة المال وديوان المحاسبة والتفتيش المالي، وليس هناك من يدقّق في المعايير التي على أساسها يجري اختيار المدارس، ونوعية الأساتذة المشاركين، أو أعداد الأساتذة والطلاب المسجلين في الدورة الصيفية، وثمة أساتذة وطلاب وهميّون يدوّن مديرون أسماءهم لتنفيعات شخصية ويقبضون من دون أن يحضروا. وعلمت «الأخبار» أن معظم المستفيدين من التعويضات لم يعيدوها، على خلفية أن وزارة التربية ليست الجهة الصالحة لاسترجاع المبالغ كونها ليست الجهة المعنية بالدفع.

من المسؤول عن هذا الخطأ: وزارة التربية أم اليونيسف أم خلل في نظام شركة تحويل الأموال المعتمدة؟ وماذا لو لم تتنبه الوزارة لذلك؟ وهل تصرف اليونيسف الأموال عشوائياً من دون أن تدقّق باللوائح؟ وتحت أي مسوّغ قانوني تطلب الوزارة إعادة الأموال إليها وليس إلى اليونيسف؟ ولمَ لم تفتح المنظمة الدولية حتى الآن تحقيقاً جدياً في الأمر رغم مرور نحو سنة على الأمر؟ وهل كل الملفات المتعلّقة بأموال الجهات المانحة تمر على هذا النحو من عدم التدقيق والرقابة؟

هذا الملف وغيره من الملفات المالية في وزارة التربية في عهدة اليونيسف والنيابة العامة المالية وأجهزة الرقابة من ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي لمحاسبة المسؤولين عن هذا الخطأ سواء أكان مقصوداً أم غير مقصود.

(هيثم الموسوي)

تقرير

تحريك ملف اختلاس 400 ألف دولار في المطار

بعد نحو عامٍ من الجمود، عاد الملف القضائي في قضية اختلاس 400 ألف دولار من المال العام في المطار إلى التفاعل، بعد ادّعاء النيابة العامة المالية على مشتبه بتورّطهم

ندى أيوب

مطلع كانون الأوّل 2022، بدأ احتساب الرسوم الجمركية على دولار يساوي 15 ألف ليرة بدلاً من 1500. استباقاً لارتفاع الرسوم، سعى معظم التجّار والمستوردين إلى ملء مستودعاتهم ببضائع سيبيعونها لاحقاً بأسعار مضاعفة، بذريعة التسعيرة الجديدة للدولار الجمركي، والتي لم يتكبّدوها أساساً. نتائج هذه «الشطارة» التي يحترفها تجّار الأزمات في لبنان لا تقتصر على الربح غير المشروع، بل تتحوّل إلى عمليات اختلاس للمال العام، وهو ما حصل في مطار بيروت، في 30 تشرين الثاني 2022. في الساعات الأخيرة من اليوم الأخير لاستيفاء الرسوم الجمركية وفقاً لسعر 1500 ليرة. يومها، استجاب موظفون في مصلحة الجمارك في المطار لطلب مخلّصين جمركيين تسجيل محاضر كشف لـ24 طرداً جمركياً من خارج «المانيفست» دفعت رسومها الجمركية على سعر 1500 ليرة. كمية البيانات الكبيرة لفتت الانتباه، ليتبيّن أنّ البضاعة لم تصل إلى المطار في ذلك المساء، وأنّ الموظفين الجمركيين سجّلوا بيانات لطرود غير موجودة وصلت في اليوم التالي، بعدما دخل قرار استيفاء الدولار الجمركي بسعر 15 ألف ليرة حيّز التنفيذ. وأخذوت الطرود على كمية كبيرة من الأجهزة الخلوية والحواسيب، إضافة إلى أكسسوارات وملابس. وقُدّرت كلفة هذا التهرّب الضريبي والجمركي بأكثر من 19 مليار ليرة من الرسوم التي خسرتها خزينة الدولة، وكانت توازي حينها نحو 400 ألف دولار.

النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم ادّعى على عدد من الأشخاص بجرائم اختلاس أموال عامة وتزوير واستعمال المزوّر وتقاضي رشى والإثراء غير المشروع ومخالفة قانون الجمارك، وأحال الملف إلى قاضي التحقيق الأول بالإنابة في بيروت، آنذاك، شربل أبو سمرا. ومنذ شباط 2023، لم يشهد الملف أي مستجدّ، إلى أنّ ادّعى إبراهيم، أخيراً، على المخلّص الجمركي ع. ن. بالتزوير واستعمال مزوّر والتهرب الضريبي ودفع الرشوى وهدر مال عام. والأخير من أكبر المخلّصين الجمركيين في المطار وأكثرهم نفوذاً، وبرز اسمه على البيانات الجمركية قبد التحقيق. وجاء الادّعاء نتيجة إخبار قُدّم إلى النيابة العامة المالية بحقّ شبهات تدور حول ع. ن. والمراقبين الجمركيين ك. ج. وع. ك. ووفق المعلومات، حُوّل الملف إلى قاضي التحقيق الأول في بيروت بلال حلاوي، الذي «طلب الملف السابق للقضية، ليكمل النظر فيها، وإلحاق الملف الجديد بالمستندات السابقة». وأصبح عدد المدّعى عليهم 14، بينهم موظّفون في المطار و4 عناصر من مصلحة الجمارك و5 مخلّصين جمركيين. ويفترض أن يصدر حلاوي قراراً ظنياً يوجّه فيه الاتهامات إلى المرتكبين، ويحوّله إلى الهيئة الاتهامية لتعدّ لائحة اتهام. ومن المرجّح، وفق مصادر متابعة، أن «تعتبر الهيئة الاتهامية الفعل جناية وليس جنحة، وتحوّله إلى محكمة الجنايات». كما يمكن لحلاوي، أن يتوسّع في التحقيق ويستدعي أشخاصاً جدداً، وفي حال ثبت أن أحداً من المُدّعى عليهم بريء يصدر منع محاكمة عنه.

> دفع رسوم لطرود قبل وصولها لتفادي الرسوم المعدّلة

إقالة مديرة ثانوية رسمية بأمر حزبي!

فاتن الحاج

تتوالى تجاوزات حدود السلطة في وزارة التربية، ومنها قرار للوزير عباس الحلبي، بداية 2023، بإعفاء مديرة ثانوية المفتي الشهيد حسن خالد الرسمية - حوض الولاية، سعاد قصاص، من منصبها، ونقلها إلى ثانوية أخرى، بناء لاقتراح مدير التعليم الثانوي بالتكليف خالد الفايد لرفضها تسجيل طالب بعد انتهاء المهلة القانونية للتسجيل. والفايد الذي يتولّى أيضاً منصب رئيس قطاع التربية في تيار المستقبل، يتصرف مع مديري الثانويات في بيروت ليس كمسؤولهم الإداري المباشر، بل كمسؤول حزبي.

غير أن قصاص لم تسلم مهماتها للناظرة العامة كما جاء في قرار الإعفاء، وواصلت عملها متسلّحة بموقف للمدير العام للتربية عماد الأشقر الذي أكد موافقته على تسيير معاملات الثانوية، رغم أن توقيعها لم يعد مقبولاً في مديرية التعليم الثانوي، ورغم تعطيل نظام المخنقة في الثانوية ما بات متعذراً معه تسجيل الساعات للأساتذة المتعاقدين، فحرم هؤلاء من تحصيل حقوقهم.

> إعفاء المديرة من مهماتها حرم الأساتذة من حقوقهم

وتروي مصادر الأساتذة أن «الطالب الذي حضر للتسجيل في الثانوية للعام الدراسي 2022 - 2023، تهجم على المديرة وشتمها أمام الطلاب والأساتذة، فرفضت تسجيله خصوصاً أنه كان مطروداً من ثانوية أخرى لأسباب سلوكية».

وفي تدبير إداري غير مسبوق، أبلغ الفايد المديرة في رسالة إليها بأن الوزير طلب منه عبر الواتساب إقالتها لاعتدائها بالضرب على الطالب. علماً أن الفايد موظف فئة ثالثة مكلف بوظيفة فئة ثانية، والمديرة، موظفة فئة ثالثة، وإقالتها من صلاحية الوزير حصراً، وليس مدير التعليم الثانوي. كما رفض استدعاء التفتيش للتحقيق في الحادثة، واستعاض عن ذلك بإرسال موظفة من المديرية حققت مع المديرة لمدة ساعة من دون أخذ تواقيع الأساتذة أو الطلاب المحقق معهم. وفي اليوم التالي، أرسل، عبر «واتساب» أيضاً، إحالة إلى المديرة بتسجيل الطالب خارج المهلة القانونية، وهو إجراء من صلاحية الوزير حصراً. ولدى محاولة قصاص التواصل معه لإطلاعه على أسباب رفض تسجيل الطالب، طلب منها تنفيذ القرار من دون تردد، و«قد أعذر من أنذر». وعندما رفضت المديرة تسجيل الطالب، وجّه الفايد إنذاراً لها، وقرر الحسم من راتبها، ثم أعفاها من الإدارة. وفيما أوقف الأشقر أوقف قرار الإعفاء لإعادة التحقيق أرسل الفايد أشخاصاً إلى الثانوية لإجبار قصاص على تسليم الناظرة العامة، وأوقف توقيعها متذرّعاً بأنها منتحلة صفة، وحرم الأساتذة والمتعاقدين في الثانوية من الحوافز بعد إقفال نظام المخنقة.

وعلمت «الأخبار» أن المتعاقدين لم يتقاضوا بعد مستحقاتهم عن الفصل الدراسي الأول، علماً بأن دارس منطقة بيروت محمد مطر طلب من المديرة إرسال الجداول ورقيا بصورة مؤقتة خلال المهلة المطلوبة. فيما توقفت مستحقات الفصل الدراسي الثاني بسبب إقفال دارس المنطقة للنظام في ثانوية حوض الولاية بناء لتوجيهات الفايد. ولم يقبض أساتذة الملاك حوافزهم أيضاً.

(هيثم الموسوي)

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4534

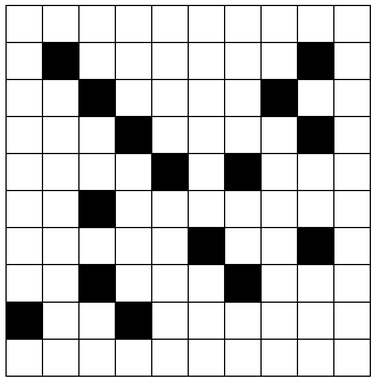

أفقيا

1- مكتشف اللقاح ضد داء الكلب – 2- دولة عربية – 3- إضطرم وتلهبَ – أفرّ – أصل البناء – 4- طلب منه تنفيذ الواجب – مدينة في فلسطين – 5- من الطيور – أحصل – 6- الأعمال المرافقة للعنف والتهديد والتخريب – أغلظ أوتار العود – 7- سكب الماء – سرقوا – 8- في الطبيعة – حجب – متشابهان – 9- مدينة لبنانية – قشر وكشط – 10- سوق الأوراق المالية في لبنان

عمودياً

1- القوائم الإنتخابية – 2- إحترم – ولد الكلب – 3- للنداء – التشبث والإمعان في الخطأ – 4- أمان – إله – برق وتلألأ – 5- بلدة لبنانية في قضاء عاليه – قفة المهملات – 6- مدينة في الهند – انضمّ الى الحزب – 7- رف من الطيور – شريان أساسي في القلب – 8- قطع – حرف جر – طليق – 9- مدينة سياحية مكسيكية – 10- كتاب لكارل ماركس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- دهب – رز – خوف – 2- أم سكعكع – دم – 3- ول – رمح – 4- وتر – كيا – دل – 5- قاع الريم – 6- اليلب – ري – 7- ليبّي – وقع – 8- نبّ – سين – ابا – 9- بيطار – جندب – 10- ياسر عرفات

عمودياً

1- داوود النبيّ – 2- هملت – ليبيا – 3- بس – رقيب – طس – 4- كم – أليسار – 5- رع – كعب – يرع – 6- زكرياً – ون – 7- عماليق – جفٍ – 8- عانا – 9- ود – دير – بدت – 10- فم الميزاب

sudoku 4534

9	7	2					6	
	8			6			4	
	1					8	3	7
			7		1	4		
	2			7			5	
			5		3	2		
2			1			7		9
					9			
3			8	6		5		4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4533

8	4	2	3	5	1	7	9	6
5	6	9	2	4	7	8	3	1
1	7	3	8	9	6	5	4	2
3	5	7	9	1	2	6	8	4
6	1	4	7	3	8	9	2	5
2	9	8	4	6	5	3	1	7
7	3	5	1	2	9	4	6	8
9	8	1	6	7	4	2	5	3
4	2	6	5	8	3	1	7	9

مشاهير 4534

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنانة مصرية. من شهيرات الزمن الجميل. من أغانيها «أيظن»
3+6+8+5+9+11 = تبرر الوسيلة ■ 5+6+8+7+1 = في الشجرة ■ 2+10+4 = اناء من خزف

حل الشبكة الماضية: يوسف الشلفون

دراسة

حتى الآن، خسر المجتمع في لبنان 100 عام، والأجيال المقبلة معرّضة لتخسر أكثر. هذا هو نموذج الاقتصاد السياسي للبنان الذي انفجر في 2019، وها هو يعود إلى الحياة بشكل مشوّه أكثر مما هو عليه أصلاً. نموذج أمعن في تهجير اللبنانيين نحو بلدان الاغتراب بحثاً عن فرص العمل، ورتّب أعباء كبيرة على الأسر لتمويل دراسة أبنائها ليصبحوا مشاريع تهجير «صالحين»، وهو يدور في دوامة الاعتماد على التدفّقات الآتية من الخارج إلى أن ينفجر مجدداً

«النموذج» اللبناني يعود كل مرّة أكثر تشوّهاً

100 عام من المرض الهولندي

كريم الأمين

في مطلع الشهر الماضي، نشر البنك الدولي دراسة أعدّها الاقتصادي شادي بو حبيب بعنوان «العولمة والمرض الهولندي والقابلية للتأثر بالصدمات الخارجية في اقتصاد صغير مفتوح: الحالة اللبنانية بين عامَي 1916 و2019». تقول

هناك تشابه في النتائج بين عامَي المجاعة 1912 والأزمة الشاملة 2020

الدراسة إن لبنان يعاني من «المرض الهولندي» منذ 100 عام. وتشرح عوارض المرض ونتائجه عبر المقارنة بين اقتصاد «جبل لبنان» في أواخر القرن التاسع عشر حتى مجاعة عام 1916، وبين اقتصاد لبنان في أوائل القرن العشرين وصولاً إلى أزمة 2019. وتستنتج أنّ الأزمات ستظهر دائماً، ما دام نموذج لبنان الاقتصادي يعتمد على التدفّقات الخارجية التي تنتج ارتفاعاً في الأسعار الداخلية، وتقلّص فرص العمل، وتخفض الإنتاج، وتفرض الهجرة خياراً أساسياً للشباب ليكونوا «خطّ إنتاج» أساسي في التدفّقات الآتية من الخارج. يدور لبنان في هذه الحلقة منذ أكثر من 100 عام، وهي تنفجر على شكل مجاعة أو هجرة جماعية.

رفاهية جبل لبنان

يقتبس بو حبيب عبارة لحاكم تركي في جبل لبنان عام 1918، للدلالة على تاريخ اعتماد لبنان على التدفّقات الأجنبية: «إنّ الثروة والرفاهية اللتين ترونهما في هذا الجبل لا تأتيان من أرضه، بل من الأموال المدّخرة للبنانيين في المهجر». ويعرض جدولاً يعود إلى المدة 1910 - 1914 عن حصّة كل قطاع من الناتج في جبل لبنان. يومها كانت حصّة صناعة الحرير نحو 48% من الناتج، مقابل 54% للتحويلات من المغتربين في الأميركيّتين (الشمالية والجنوبية). حينذاك بلغ العجز في الميزان التجاري 30%. ومعظم ما كان لبنان يصدّره هو الحرير، وكل ما عدا ذلك يستورده. هذا الاستيراد يموّل بتحويلات المغتربين التي لم تكن تُستثمر إلا في قطاعات غير قابلة للتبادل مثل العقارات، وهذا كان سبباً أساسياً في رفع أسعار الأراضي. غير أن هذا المرض البنيوي جعل من اقتصاد جبل لبنان عرضة للصدمات الخارجية، فانهار قطاع الحرير، ثم انتشرت المجاعة في الحرب العالمية الأولى، وبعدها حصلت الهجرة.

الحرب الأهلية: قبلها وبعدها

ظلّ قطاع التحويلات يلعب دوراً مهمّاً في اقتصاد لبنان بين عامي 1920-1950. وتعزّز هذا الأمر في مطلع السبعينيات مع الفورة النفطية في الخليج. ثم جاءت الحرب الأهلية 1975-1990 ودفعت بهجرة كبيرة إلى الخارج، ما زاد الاعتماد على التدفّقات الأجنبية. في 1972 كانت التدفّقات الخارجية وتحويلات رأس المال تمثّل 20% من الناتج المحلي، وقد استُثمر جزء كبير منها في مراكمة احتياطات بالعملات الأجنبية وشراء الذهب. وكانت نسبة الصادرات من الناتج المحلي 38%، والاستيراد 46%، ونسبة الاستهلاك من الناتج 78%. أما في عام 1994، فقد وصلت نسبة التدفّقات من الناتج المحلّي إلى 70%، ما رفع نسبة الاستيراد من الناتج إلى 66%، والاستهلاك إلى 111%، وانخفض التصدير إلى 8%. في كل هذه الفترات، صبّت الاستثمارات في قطاعات غير منتجة مثل العقارات. وبدأ الأثر يظهر بوضوح أكبر في عام 2004، حين سجّلت القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتداول في الزراعة والصناعة تراجعاً كبيراً في حصّتها من الناتج المحلي. وفي المقابل، تطوّرت بقوّة، القطاعات المنتجة لسلع غير قابلة للتداول في قطاع الخدمات والقطاع العام.

اقتصاد لبنان عاد إلى 1912

يركّز بو حبيب على المدّة بين عامي 1994 و2004 للإشارة إلى الأثر الواسع للتدفّقات الأجنبية على بنية الاقتصاد. وهو اختار عام 2004 تحديداً، لأنه حدّد هذا العام باعتباره نهاية مرحلة إعادة الإعمار لما بعد الحرب، والتي اغتيل بطلها الرئيس السابق رفيق الحريري. بعدها، لم يُطرح أي مشروع اقتصاد - سياسي، بل ركّز الحكّام على إطالة عمر النظام الموروث من الحريري حتى انهياره بحلول نهاية عام 2019.

وأجرى بو حبيب محاكاة لانعكاسات التدفّقات الخارجية على الأسعار. تبيّن له أنّ أيّ زيادة أو انخفاض بنسبة 10% في التدفّقات الأجنبية تنعكس مباشرة على الأسعار المحلية وعلى المداخيل أيضاً. لكن المثير للذهول، أن هناك تشابهاً في النتائج بين عامي 2020 و1912، أي بين عام الأزمة الشاملة، وعام المجاعة. واستنتج أن الاعتماد على التدفقات الخارجية في مرحلة ما بعد الإعمار، شوّه الاقتصاد اللبناني تدريجياً حتى عاد كما كان منذ نحو قرن. وتماثلت النتائج في التكيّف واستنزاف المجتمع عبر المجاعة في القرن التاسع عشر، وعبر الهجرة في القرن الواحد والعشرين.

نحو الأزمة بقرار

المشترك بين الاقتصادَين في عامي 1912 و2020، الاعتماد على التحويلات المالية من الخارج. ولكن أوجه التشابه لا تشمل السياسات المالية والاقتصادية. فمنذ 100 عام لم تكن الخيارات السياسية متاحة لأن لبنان كان تابعاً للإمبراطورية العثمانية، إنما في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، كانت القرارات السياسية واضحة عبر تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، واعتماد نظام العملة المزدوجة فيستخدم الدولار والليرة بالتساوي في جميع أنواع المعاملات. هذه السياسات سمحت بشكل أساسي للمصارف، باستقطاب رؤوس الأموال التي استفاد منها السياسيون عبر توجيهها إلى الناخبين. والمستوردون، أي التجار، شجّعوا السياسات التي توسّع الأسواق لمنتجاتهم. كذلك، دفع المصرفيون وأصحاب العقارات في اتجاه المبالغة في تقييم الأصول العقارية لاستخدامها على نطاق واسع كضمان في عمليات الإقراض. يختم بو حبيب: هذه الخيارات السياسية المدروسة مهّدت للأزمة عام 2019، وكان تأثير انعكاس التدفقات المالية غير مسبوق على المجتمع منذ المجاعة عام 1916. وبدلاً من المجاعة، يستنزف المجتمع اللبناني الآن قواه الحيوية عبر الهجرة الجماعية.

5000
فرد
هو المعدل السنوي للهجرة من لبنان في مطلع القرن العشرين عبر ميناءَي بيروت وطرابلس. في عام 1914، كان عدد المقيمين في جبل لبنان يقدّر بنحو 350 ألف نسمة، وعدد المهاجرين بنحو 120 ألفاً

900
ألف
هو عدد المهاجرين في المدّة ما بين 2015 و2022 منهم 300 ألف بين عامَي 2020 و2022

«المرض الهولندي»

هو مصطلح ظهر لأول مرّة كوصف للأزمة التي أصابت المجتمع الهولندي في الخمسينيات. يومها اكتشفت كميات كبيرة من الغاز على ساحل بحر الشمال، وبنتيجتها تحوّل الاقتصاد الهولندي إلى اقتصاد ريعي يركّز على عائدات الغاز ويهمل القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة. كذلك أصبح سلوك الفرد الهولندي استهلاكياً لا إنتاجياً. وارتفعت الأسعار بالتزامن مع زيادة في معدلات البطالة. ويصحّ تشخيص لبنان على أنه أصيب بالمرض الهولندي لأنه اعتمد لمدة زمنية طويلة على التحويلات الخارجية وأهمل القطاعات الأخرى. لذا، يندر توافر عمالة محليّة بسبب هجرة الشباب، أما معظم المقيمين في لبنان، فهم ينتظرون في طابور سحب التحويلات الآتية من المهاجرين.

قضية

1,2 مليار دولار في حساب المصارف الخارجي

فائض حقيقي أم تلاعب محاسبي؟

ماهر سلامة

في نهاية تشرين الثاني 2023، سجّل صافي الموجودات الخارجية للمصارف فائضاً بقيمة 1,2 مليار دولار. يأتي ذلك بعد سنوات من تسجيل عجز بلغ حدّه الأقصى في تموز 2020 عندما بلغت قيمته 3,15 مليارات دولار. الفائض، يعني أنّ لدى المصارف أموالاً تزيد عن الالتزامات المستحقة عليها في المدى المنظور، وبالتالي لديها سيولة بالعملة الأجنبية في حساباتها خارج لبنان. فهل هذا يعني أن المصارف تتحسّن ما دام أنه بات لديها أموال قابلة للتوظيف والاستثمار؟

صافي الموجودات الخارجية يعبّر عن الفرق بين ما لدى المصارف من أموال مودعة في الخارج، والمستحقات التي يتوجب عليها تسديده في الخارج أيضاً. وهذا الفرق بدأ يسجّل عجزاً منذ منتصف 2019، إذ أفرغت المصارف كل ما في محفظتها الخارجية ووظّفتها لدى مصرف لبنان في الهندسات المالية اعتباراً من 2016 حين كان لديها فائض بقيمة 7 مليارات دولار في 2014، وكانت قيمة الجانبين في الموجودات والالتزامات أكبر، ما يعني أنه كان لديها عمق أكبر في سيولتها ونشاطها المصرفي. إنما «جشع» المصارف دفعها إلى التخلّي عن هذه الموجودات وتوظيفها لدى مصرف لبنان، كما أنها أغرت الزبائن ودفعتهم إلى الموافقة على نقل أموالهم من الخارج إلى لبنان، وهي بدورها وظّفت هذه الأموال مع مصرف لبنان. ومع بدء النزف في هذا الحساب، وتضخّم حساب المصارف مع مصرف لبنان، وبالتزامن مع تباطؤ التدفقات الخارجية أيضاً، بدأ هذا الحساب يتحوّل من فائض إلى عجز. أي أن المطلوبات أصبحت أكبر من الموجودات. ففي نهاية 2016، انخفضت قيمة الفائض إلى 5 مليارات دولار، ثم انخفضت في السنة التالية إلى 3,8 مليارات دولار، وفي نهاية 2019 انقلب العجز إلى فائض بقيمة 2 مليار دولار واستمرّ بالتراكم حتى بلغ حدّه الأقصى في تموز 2020 بما قيمته 3,15 مليارات دولار.

وفي نهاية كانون الثاني 2023، سجّلت ميزانيات المصارف عجزاً بقيمة 204 ملايين دولار، وفي نهاية شباط سجّلت فائضاً بقيمة 810 ملايين دولار. واستمر الفائض في الظهور كل الشهور التالية، إلى أن بلغ في نهاية تشرين الثاني 2023 نحو 1,28 مليار دولار.

تبيّن أن سبب هذا التحوّل من عجز إلى فائض يعود إلى انخفاض قيمة المطلوبات من 4,3 مليارات دولار إلى 3,3 مليارات دولار خلال شباط، أي بنحو مليار دولار في شهر واحد. ويفسّر عاملون في القطاع المصرفي، هذا الأمر، بأنه يعود إلى تغيير محاسبي لدى المصارف التي نقلت بعضاً من التزاماتها تجاه جهات خارجية من مطلوبات بالدولار النقدي (الفريش) إلى مطلوبات بالدولار المصرفي المحلّي. بمعنى آخر، تحوّلت هذه المطلوبات إلى مطلوبات لن تُسدد بعد إعادة تصنيفها. أيضاً في شباط 2023، سجّل تغيير محاسبي آخر، إذ أصدر فيه مصرف لبنان قرار تحويل سعر الصرف المعتمد في البيانات المالية المصرفية من 1500 ليرة إلى 15000 ليرة للدولار، وهو ما أسهم في تغييرات كبيرة في البيانات المالية للمصارف، لكن لا يمكن حسم مدى تأثير هذا التغيير على صافي الموجودات الخارجية.

المهم، منذ بداية 2023 سُجّل ارتفاع متدرّج في حجم الموجودات لدى القطاع المالي الخارجي مقابل انخفاض حجم المطلوبات لدى القطاع المالي الخارجي. وأصبح الفائض في تموز 2023 320 مليون دولار. يُفسّر أحد المعنيين في الشأن المصرفي هذا الأمر بأن هذه الفترة كانت فترة عمل منصة صيرفة على «توزيع» الأموال بشكل غير متناسب بين اللبنانيين، وهي عملية استفادت منها المصارف بمبالغ هائلة. عملياً، استفادت المصارف من هذه الأرباح المجانية التي حققها لها مصرف لبنان، من خلال توظيفها في المؤسسات المالية الخارجية، وهو أحد العوامل التي أسهمت في ارتفاع حجم الموجودات الخارجية للمصارف.

	المطلوبات (مليون دولار)	الموجودات (مليون دولار)	الفرق (عجز/ فائض)
ك1 2010	4,5	15,8	11,3
ك1 2012	5,8	14,3	8,5
ك1 2014	6,88	12,8	5,92
ك1 2016	6,20	11,20	5
ك1 2018	9,26	11,99	2,73
ك1 2020	6,58	4,72	-1.87
ك1 2022	4,31	4,20	-0.11
ت2 2023	3,02	4,31	1.29

صافي الموجودات الخارجية للمصارف

سبب هذا التحوّل من عجز إلى فائض يعود إلى انخفاض قيمة المطلوبات من 4,3 مليارات دولار إلى 3,3 مليارات دولار

دلالات وجود عجز أو فائض في صافي الموجودات الخارجية مهمة جداً لقياس قدرة المصارف على الاستمرار. ففي مراحل ما قبل الأزمة ولغاية انفجارها في 2019، كانت سيولة المصارف في وضع صعب، لكنها واصلت تنفيذ الهندسات المالية وتحويل الأموال من حساباتها لدى المصارف الخارجية إلى مصرف لبنان لتوظيفها والاستفادة من الفوائد المغرية. وبعد ذلك، عندما سجّلت عجزاً أصبحت قدراتها معدومة. أما الآن، وبعد انهيار القطاع، فإن دلالات وجود الفائض متصلة بما يتاح لها لاستخدامه. فهي من جهة تعاني من نقص في الرساميل، وبالتالي لا يمكنها الإقراض، لذا تقتصر خياراتها على إبقاء صافي الموجودات الخارجية كودائع أو توظيفات لدى المصارف الأجنبية للاستفادة من الفوائد المرتفعة التي وصلت إلى 4,5%. مردود هذه الفوائد يعدّ كبيراً ودفقاً مهماً للمصارف في هذه الفترة لتغطية أكلاف التشغيل، لكن كونه فائضاً لا يعني أبداً أن المصارف يمكنها استخدامه في عمليات الإنقاذ الداخلية، فقيمته متواضعة قياساً على الخسائر المعلنة، وستكون مجهرية قياساً على الخسائر غير المعلنة بعد.

(هيثم الموسوي)

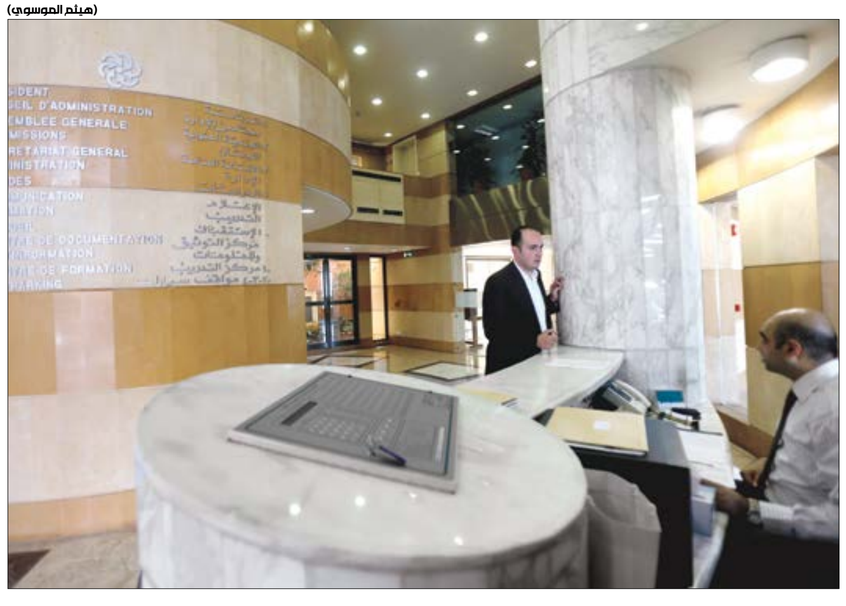

وفيات ◄

ذكرى ◄

ذكرى تسع سنوات
يُصادف الخامس والعشرون من شهر شباط 2024 ذكرى مرور تسع سنوات على وفاة رجل الأعمال الصناعي
سميح حسن اليمن

وفي هذه المناسبة نرجو من جميع محبيه تلاوة الفاتحة عن روحه الطاهرة
له الرحمة ولكم طول البقاء.

الأخبار
إشتراكات
توزيع
إعلانات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

سينما

جوائز الدورة 74 تعكس ضعف «البرلیناله»

الكوفيّة الفلسطينية تخرق صمت «برلين»: جردة حساب مع الاستعمار

فلسطين حضرت في اختتام الدورة 74 من «مهرجان برلين السينمائي الدولي» أمس، لتعزّي ضمير المانيا الرسمي. تصريحات ودبابيس ولافتات تضامنية مع قطاع غزة الذي يُذبح كل يوم مباشرة على الهواء، فيما اكتفت تصريحات المنظّمين بتمييع الصراع والدعوة إلى «الحوار». أما لناحية المسابقة الرسمية والأفلام بشكل عام، فجاءت دون مستوى حدث بقيمة وعراقة البرلیناله!

من فيلم «داهومي» للفرنسية السنغالية ماتي ديوب التي حصدت الجائزة الكبرى

برلين ــ **شفيق طبارة**

للمرة الثانية على التوالي، يحصد وثائقي جائزة «الدبّ الذهبي» في «مهرجان برلين السينمائي» الذي اختُتم أمس. بعد «على قارب الأدامان» (2023) للفرنسي نيكولا فيليبير، ها هو فيلم «داهومي» للمخرجة الفرنسية السنغالية ماتي ديوب، يحصد الجائزة الكبرى في أول مهرجان سينمائي من بين المهرجانات الأوروبية الثلاثة الكبرى لهذه السنة. يمكن القول براحة ضمير إنّ دورته الـ 74 كانت الأضعف منذ أن تسلّم المدير الفني كارلو شاتريان والمديرة التنفيذية ماريت ريسنبيك إدارته قبل خمس سنوات. الإدارة المغادرة بعد هذه النسخة، قدّمت مع فريقها، بعض الأفلام التي لا تستحق أن تكون في مهرجان سينمائي كبير، ناهيك بالمشاركة في المسابقة الرسمية.

في قاعات CinemaxX بكراسيها المريحة، وقصر المهرجان اللذان يحتضنان أكثرية العروض المخصّصة للصحافيين التي تبدأ من التاسعة صباحاً حتى ما بعد منتصف الليل، نسمع تململ الحاضرين من الأفلام لدى خروجهم من الصالات، وفي أوقات معينة داخل القاعات أثناء العرض، قبل مغادرتهم الفيلم في منتصفه. جوائز هذه الدورة جاءت لتلائم الأفلام المعروضة، مع بعض الاستثناءات القليلة. قبل الدخول بالتفصيل في الأفلام الرابحة، نعود إلى احتفال الختام، الذي كان عنوانه الكبير «الحرب على غزة»، فمعظم الذين صعدوا على المنصة لتسلّم جوائزهم، وبعض أعضاء لجان التحكيم، دعوا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. بعضهم صعد بالكوفية الفلسطينية، وأعلنوا جميعاً مناصرتهم لفلسطين، حتى عضوة لجنة التحكيم المسابقة الرسمية الممثلة الإيطالية جاسمين تريشا رفعت قبعتها في الهواء وقالت «أنا مع فلسطين».

بدأ الاحتفال الختامي بحديث مع المدير الفني كارلو شاتريان والمديرة التنفيذية ماريت ريسنبيك. لم يتطرق شاتريان إلى الحرب الإسرائيلية على غزة، أو بالأحرى لم يُسأل عن هذا الموضوع، بل تحدّث عن الأزمات التي لاحقت المهرجان منذ بداية تولّيهم المسؤولية بدءاً من وباء كورونا ثم الحرب الأوكرانية فـ «أزمة الشرق الأوسط» فيما طالبت الألمانية ماريت ريسنبيك «حماس بالإفراج الفوري عن الرهائن وإسرائيل بتجنّب قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء وحمايتهم» عاكسة الموقف الغربي الرسمي ونظرته إلى الصراع موازياً بين المحتلّ وأصحاب الأرض. الموسيقى والفنان الصوتي سافيير إركيسيا، أحد أعضاء لجنة تحكيم الأفلام القصيرة، صعد على المسرح ليقدم جائزة «الدبّ الذهبي» لأفضل فيلم قصير للفيلم الأرجنتيني «منعطف غريب». كان سافيير يضع على ثيابه دبوساً مكتوباً عليه «وقف فوري لإطلاق النار». بعدما تسلّم المخرج الأرجنتيني فرانشيسكو ليزاما، جائزة أفضل فيلم قصير، تطرّق إلى المؤسسات الثقافية في الأرجنتين التي تعاني اليوم من أزمات اقتصادية بسبب سياسات رئيس الأرجنتين الجديد خافيير ميلي. أعضاء لجنة تحكيم جائزة «الفيلم الطويل الأول»، المخرجة الأميركية إليزا هتمان، والمبرمجة الكندية أندرا بيكار، والمنتجة الدنماركية كاترين بروس، وصولا إلى المخرج الفرنسي برونو دومون وفيلمه «الإمبراطورية». لعل دومو المخرج الوحيد الذي فهم النسخة الجديدة من «مهرجان برلين»، فقدم فيلماً كعادته فيه الكثير من العبثية والكوميديا والسوريالية، إلى درجة استحق الجائزة. سينما برونو إما مكروهة أو محبوبة. في جديده، لعب دومون بالخيال العلمي، بل أكثر من ذلك، دمّره حرفياً. في قرية صيد تقع على ساحل شمال فرنسا، هناك معركة على وشك أن تندلع بين قوى من خارج كوكب الأرض تختبئ وراء الأشكال البشرية والحياة اليومية للسكان المحلّيين. «الأحاد» تحاول إنقاذ الأرض والبشر، بينما «الأصفار» تحاول الاستيلاء عليها. بين السماء والأرض، يتلاعب دومون بالسينما والكوميديا. فيلمه امتداد لأفلامه السابقة التي تبحث عن أصل العالم ونهايته وأسرار الحياة والحب والموت. في «الإمبراطورية»، لدينا كواكب ومراكب فضائية كبيرة على شكل قصور وكنائس. لدينا فرسان، وسيوف ليزر، وكل ما نشتهيه. نحن في الزمن المجرد، بين واقعية المكان وعالم خارق للطبيعة. تتمتع الإمبراطورية بكمية هائلة من الحيل، ولن تعرف أبداً ماذا ماتي ديوب الحياة في هذه الكنوز وتعطيها صوتاً. تتحدث هذه الآثار ليس باسم الناس بل معهم، غالباً ما تظل الصورة سوداء عندما تتحدث التماثيل، لأنها محبوسة في الصناديق أثناء عملية الإعادة. استعارة أرادت فيها ديوب استعادة لا الكنوز فقط، بل أيضاً سيادة الخطاب الأفريقي. يخطّط الفيلم لمناخ غريب وساحر، لكن لا يمكن استخلاص الكثير منه أولاً لقصر مدته (ساعة واحدة) وثانياً لأنه جاف ومعدوم النبض. لم تنجح ديوب في خلطتها غير المفهومة، كأن الفيلم في مكان والخطاب الشعري للتماثيل في مكان آخر كلياً. قالت ديوب أثناء تسلّمها الجائزة: «التعويض هو تحقيق العدالة، يمكننا إما أن نتخلّص من الماضي باعتباره عبئاً غير سارّ يعيق تطوّرنا فقط، أو يمكننا أن نتحمل المسؤولية ونستخدمه كأساس للمضي قدماً. علينا أن نختار».

«احتياجات مسافرة»: رحلة غامضة وبطيئة

«الدب الفضي ـ جائزة لجنة التحكيم الكبرى»، ذهبت إلى فيلم «احتياجات مسافرة» لهونغ سانغ سو. أثناء تسلّمه الجائزة، كان المخرج الكوري الجنوبي متفاجئاً، إذ قال للجنة التحكيم: «لا أعرف ماذا وجدتم في هذا الفيلم». سؤال مشروع فعلاً، فلا أحد يدري ما كان يريده سانغ سو من الفيلم! هو دائم الوجود في المهرجانات الدولية، غزير الإنتاج، أسلوبه بسيط رتيب وهادئ، سينماه لطيفة، مريحة للمشاهد، لكنّه لا يقدم أي شيء يثير الإعجاب حقاً. عمله الأول هذا العام، هو «احتياجات مسافرة»، إذ نتعرف أو بالأحرى لا نتعرف على أيريس (إيزابيل أوبير) المهاجرة الفرنسية في كوريا الجنوبية. تدرّس إيريس اللغة الفرنسية رغم أنها تتحدث بالإنكليزية مع طلابها، تحبّ المشي حافية القدمين والاستلقاء على الصخور، وشرب الكحول للاسترخاء. ليست إيريس اللغز الذي تبدو عليه، إذا ما نظرنا إليها بطريقة شعرية، من الواضح أن الفضول يلهم المشاهد للبحث عن أدلة حول هويتها وسبب هجرتها فرنسا. الفيلم عبارة عن رحلة شخصية غامضة وبطيئة.

«الإمبراطورية»: ذروة العبث

«الدب الفضي ــ جائزة لجنة التحكيم»، ذهبت بكل استحقاق إلى المخرج الفرنسي برونو دومون وفيلمه «الإمبراطورية». لعل دومو المخرج الوحيد الذي فهم النسخة الجديدة من «مهرجان برلين»، فقدم فيلماً كعادته فيه الكثير من العبثية والكوميديا والسوريالية، إلى درجة استحق الجائزة. سينما برونو إما مكروهة أو محبوبة. في جديده، لعب دومون بالخيال العلمي، بل أكثر من ذلك، دمّره حرفياً. في قرية صيد تقع على ساحل شمال فرنسا، هناك معركة على وشك أن تندلع بين قوى من خارج كوكب الأرض تختبئ وراء الأشكال البشرية والحياة اليومية للسكان المحلّيين. «الأحاد» تحاول إنقاذ الأرض والبشر، بينما «الأصفار» تحاول الاستيلاء عليها. بين السماء والأرض، يتلاعب دومون بالسينما والكوميديا. فيلمه امتداد لأفلامه السابقة التي تبحث عن أصل العالم ونهايته وأسرار الحياة والحب والموت. في «الإمبراطورية»، لدينا كواكب ومراكب فضائية كبيرة على شكل قصور وكنائس. لدينا فرسان، وسيوف ليزر، وكل ما نشتهيه. نحن في الزمن المجرد، بين واقعية المكان وعالم خارق للطبيعة. تتمتع الإمبراطورية بكمية هائلة من الحيل، ولن تعرف أبداً ماذا سيحدث في اللقطة التالية. يُظهر المخرج سفناً فضائية لكنه مفتون بتصوير الريح، ويستخدم الموسيقى كتقدير محتمل لميلودراما هوليوود، لكنه قبل أي شيء يعيد إلى الأذهان الطريقة التي استخدم بها بازوليني باخ في أفلامه. وفي هذيان ربما أكثر ذاتية، خلط أفلام تينتو براس بأفلام هاياو ميازاكي. «الإمبراطورية» مشبّع بكل أشكال الرمزية التي يمكن استخدامها بشكل جيد في السينما. سينما دومون مفيدة، لأنه يتغزل بالغباء والوقاحة والسذاجة، يدعو عبر مرحه الطفولي المنغمس في نفسه، إلى تحرير الشكل السينمائي بطريقة لا يفعلها إلا حفنة من المخرجين.

«يموت»: مروحة من العواطف

جائزة أفضل سيناريو ذهبت إلى الفيلم الوحيد الذي كان يستحق جائزة «الدب الذهبي» وأفضل إخراج وحتى التمثيل: فيلم «يموت» للمخرج الألماني ماتياس غلاسنر كان المحنة الحتمية التي لم نكن مستعدين أبداً لمواجهتها. ثلاث ساعات ثقيلة، كوميدية، حزينة، والأهم أنّها إنسانية وصادقة. أراد غلاسنر أن يصنع فيلماً عن الصورة الكبيرة، عن الولادة والموت العائلات والأبناء والأطفال، عن الحب والجنس وكل شيء بينها. جريئاً جداً كان غلاسنر، قدم لنا بعض المشاهد العظيمة التي تحتوي على أقسى الكلمات التي يمكن أن تقال بين أم وابنها أو بين أخت وأخيها. عبر خمسة فصول وخاتمة، يشكف كلاسنر عن بانوراما واسعة من العواطف تتجاوز كل شيء حتى قدرة تحمّلنا.

خيبة ما بعدها خيبة

حصد المخرج الدومينيكي نيلسون كارلوس دي لوس سانتوس اریاس، جائزة أفضل مخرج عن «بيبي». الفيلم الذي خرجت نصف الصالة منه قبل انقضاء ساعته الأولى، كان يجب أن يمرّ مرور الكرام من دون أي ضجة، حتى إنّه لم يكن على قائمة المشاهدة لعدد من الصحافيين. بيبي هو فرس نهر، يحدثنا طوال الفيلم. الشيء الوحيد الذي يعرفه هذا الحيوان هو أنه مات. إنّه فرس النهر الأول والوحيد الذي قُتل على الإطلاق في الأميركيتين. اطلقت عليه الصحافة الكولومبية اسم «بيبي». بين اللقاءات وسوء الفهم، والتجليات والحزن، ندخل عالماً مليئاً بالقصص التي لا نفهم منها شيئاً. فيلم تجريدي مليء بالرمزيات والتجريب. أما أفضل أداء تمثيلي، فقد حصده الممثل الأميركي سيباستيان ستان عن فيلم «رجل آخر»، وأفضل أداء في دور مساعد ذهب إلى الممثلة إيميلي واتسون عن فيلم «أشياء صغيرة كهذه». تألقت واتسون في دور الأخت ماري، بأداء يُظهر مدى قوة السلطة الدينية وسطوتها عبر نظرتها الجليدية، كأنها شبح شيطاني بلباس راهبة.

«الدب الفضي ــ جائزة لجنة التحكيم»، ذهبت إلى «الإمبراطورية» للفرنسي برونو دومون

«لا أستطيع الاحتفال وهناك الآلاف من الفلسطينيين يستشهدون كل يوم. أطالب الحكومة الألمانية بوقف الدعم وإرسال السلاح إلى إسرائيل» فيما قال المخرج الإسرائيلي يوفال أبراهام: «أنا وباسل من العمر نفسه، لكنّنا لسنا متساوين، نعيش 30 دقيقة بعيدين عن بعض، ولكن أنا لديّ حق بالتحرك والتصويت، وباسل ليس لديه هذا الحق. لا بد من إنهاء عدم المساواة، علينا إيجاد حل سياسي لوقف إطلاق النار وإنهاء الاحتلال».

بين راسل يصوت على «الإرهابيين» الحقيقيين

المخرجة البرازيلية جوليانا روخاس، دعت أيضاً إلى وقف إطلاق النار أثناء تسلّمها جائزة أفضل مخرجة عن فيلمها «مدينة: مكان» المشارك في مسابقة «لقاءات». صعد المخرج الأميركي بين راسل بالكوفية الفلسطينية على المسرح وتسلّم جائزة أفضل فيلم عن فيلمه «دايركت أكشن» (فعل مباشر). «دايركت أكشن» استراتيجية تكتيكية للاحتجاج تسعى إلى تحقيق هدف مباشر بأكثر الوسائل فعالية، تستعملها أحد أبرز مجتمعات الناشطين في فرنسا. كانت هناك أرض تبلغ مساحتها 1650 هكتاراً تقع غرب فرنسا، أرادت الحكومة توسيع المطار عليها. عارضت الخطة مجموعة كبيرة من الناشطين (مزارعين، علماء بيئة، مناهضي عولمة...) الذين احتلوا المكان عام 2009 وأنشؤوا منطقة حكم ذاتي تحت اسم ZAD de Notre Dame Des Landes. بعد سنوات من النزاع، وُضع مشروع توسيع المطار على الرفّ على إثر مواجهات عدة وقعت بينهم وبين الشرطة. أخليت المدينة عام 2018، لكن لا يزال 150 شخصاً يعيشون هناك بعدما طوّروا فرصاً للزراعة على الأرض واقتصاداً صغيراً مشتركاً، فضلاً عن مساحة للتجمّع والنقاش. فيلم بين راسل منخرط تماماً في هذه الحركة. اتخذ المخرج أسلوباً فنياً لتصوير الاحتجاجات والمواجهات، موثقاً الحياة اليومية لنظام بيئي متنوع من الناشطين بلال، والمخرجين الإسرائيليين يوفال أبراهام ورايتشل زور. باسل عدرا شاب من مسافر يطا في محافظة الجليل جنوب الضفة الغربية، يكافح منذ طفولته ضد التهجير الجماعي لشعبه على يد الاحتلال الإسرائيلي. يوثّق عملية الإبادة البطيئة للقرى في منطقته حيث يهدم الجنود الإسرائيليون المنازل تدريجاً ويطردون سكّانها. في مرحلة ما، يلتقي بالصحافي الإسرائيلي يوفال الذي يدعمه في جهوده. «أنتج هذا الفيلم من قبل مجموعة فلسطينية إسرائيلية مكونة من أربعة، ليكون بمثابة عمل من أعمال المقاومة الإبداعية على الطريق نحو تحقيق قدر أكبر من العدالة» هكذا يقول ملصق العمل الدعائي. قبل الإعلان عن الفيلم الفائز من قبل لجنة التحكيم المكوّنة من المخرج العراقي عباس فاضل، والمخرج الألماني توماس هيز، والمخرجة وعالمة الأنثروبولوجيا الفرنسية فيرنيا بارافيل، صرحت الأخيرة بغضب: «الفيلم هذا شاهد على لا إنسانية الحكومة الإسرائيلية. المستوطنون اليهود يطردون الفلسطينيين إلى لا مكان. ما يجري الآن في غزة إبادة وكثيرون منّا شاهدون عليها. العالم مشتعل ولا يجب أبداً إشاحة نظرنا عما يحدث». بدوره، قال باسل عدرا: «على السجادة الحمراء وصعودا على المسرح واضعين على ثيابهم قطعة قماش مكتوباً عليها «وقف إطلاق نار فوري»، وقدموا الجائزة إلى الفيلم الفلسطيني «سو لي لا تبكي» للمخرج بام نوك لان.

فلسطين تعزي ضمير الغرب

يحبّ «برلين» جمع الإسرائيليين والفلسطينيين معاً، وألمانيا نفسها تشتغل بشكل ممنهج على التطبيع بين المبدعين العرب والإسرائيليين في مختلف مؤسساتها الثقافية. على هامش المهرجان مثلاً، جمع المنظمون فلسطينيين وإسرائيليين ضمن مشروع «البيت الصغير» للحوار «حول الصراع في الشرق الأوسط وتأثيره على مجتمعنا». البادئ بهذا المشروع هو رجل الأعمال الألماني الإسرائيلي شاي هوفمان والفلسطيني أحمد دخنوس. «البيت الصغير» وغيره من المشاريع، محاولة خبيثة لكيّ الوعي وتمييع جوهر القضية الفلسطينية التي ترتبط بوجود استعمار صهيوني على أرض فلسطين، وتصوير الصراع على أنّه نزاع ديني أو سوء فهم «حضاري». ضمن المهرجان أيضاً، مُنحت جائزة أفضل وثائقي لـ «لا أرض أخرى» للمخرج باسل عدرا والمصور الفلسطينيين حمدان بلال، والمخرجين الإسرائيليين يوفال أبراهام ورايتشل زور. باسل عدرا شاب من مسافر يطا في محافظة الجليل جنوب الضفة الغربية، يكافح منذ طفولته ضد التهجير الجماعي لشعبه على يد الاحتلال الإسرائيلي. يوثّق عملية الإبادة البطيئة للقرى في منطقته حيث يهدم الجنود الإسرائيليون المنازل تدريجاً ويطردون سكّانها. في مرحلة ما، يلتقي بالصحافي الإسرائيلي يوفال الذي يدعمه في جهوده. «أنتج هذا الفيلم من قبل مجموعة فلسطينية إسرائيلية مكونة من أربعة، ليكون بمثابة عمل من أعمال المقاومة الإبداعية على الطريق نحو تحقيق قدر أكبر من العدالة» هكذا يقول ملصق العمل الدعائي. قبل الإعلان عن الفيلم الفائز من قبل لجنة التحكيم المكوّنة من المخرج العراقي عباس فاضل، والمخرج الألماني توماس هيز، والمخرجة وعالمة الأنثروبولوجيا الفرنسية فيرنيا بارافيل، صرحت الأخيرة بغضب: «الفيلم هذا شاهد على لا إنسانية الحكومة الإسرائيلية. المستوطنون اليهود يطردون الفلسطينيين إلى لا مكان. ما يجري الآن في غزة إبادة وكثيرون منّا شاهدون عليها. العالم مشتعل ولا يجب أبداً إشاحة نظرنا عما يحدث». بدوره، قال باسل عدرا:

جائزة أفضل سيناريو ذهبت إلى «يموت» للمخرج الالماني ماتياس غلاسنر

«الدب الفضي ـ جائزة لجنة التحكيم الكبرى». ذهبت إلى فيلم «احتياجات مسافرة» لهونغ سانغ سو

> صعد الاميركي بين راسل بالكوفية الفلسطينية على المسرح لتسلّم جائزة أفضل فيلم عن «دايركت اكشن»

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 26 شباط 2024 العدد 5141

بيان

بين ميساك مانوشيان وجورج إبراهيم عبد الله

النفاق الفرنسي يبلغ الذروة

الأسبوع الماضي، دخل المقاوم الشيوعي الأرمني الأصل ميساك مانوشيان «مقبرة العظماء» (البانتيون) في باريس برفقة زوجته ميليني سوكميان، بعد 80 عاماً من إعدامه بالرصاص على يد النازيين في مون فالريان في ضواحي العاصمة الفرنسية، ضمن مراسم رسمية تتزامن مع الذكرى الثمانين للحرب العالمية الثانية، تكريماً له ولـ «كل مقاتلي المقاومة الأجانب في فرنسا»، فيما حيّت الرئاسة الفرنسية «شجاعته» و«بطولته الهادئة» وتجسيده لقيم «الحرية والمساواة والأخوة».

في ضوء ذلك، أصدرت «الحملة الوطنية اللبنانية لتحرير الأسير جورج عبد الله» بياناً انتقدت فيه خطوة فرنسا التي تحتجز اللبناني جورج عبد الله «لأنّه يرفض الاستسلام». وسألت الحملة: «أتذكرون اللبنانيين الذين فاجأوا إيمانويل ماكرون بالمطالبة بالحرية لجورج عبد الله أثناء زيارته بيروت بعد انفجار المرفأ في عام 2020؟ هل تذكرون ردّ فعله؟ أجابهم ماكرون أنّه «يجب أن يوقّع»، في إشارة إلى توقيعه على صك استسلامه شرطاً لحريته».

ولفت البيان إلى أنّ مانوشيان الهارب من إبادة الأرمن في عام 1915، وصل إلى لبنان في 1919 ودرس في إرساليّاته الفرنسية، ثم غادره إلى فرنسا حيث وصل في عام 1924، والتقى بميليني التي تزوّجها في 1936 في لبنان. انضم ميساك مانوشيان إلى الحزب الشيوعي الفرنسي في عام 1934 وإلى جناحه المسلّح لمقاومة الفاشية والنازية بعد ذلك بتسعة أعوام، وشارك بمهمات عدّة حتى مقتل الجنرال الألماني Julius Ritter في باريس عام 1943 وإعدام مانوشيان في العام التالي.

وأكّد البيان أنّ ميساك مانوشيان وجورج عبد الله «محاربان من أجل الحرية والتحرير... مانوشيان نجا من مجازر إبادة الأرمن وعبد الله قاتل ضد من يبيد الفلسطينيين... والاثنان اتهما بمقتل ملحقين عسكريين يمثلون كيانات احتلال (علماً أنّه تم التلاعب بمحاكمة عبد الله)».

ولفت النص إلى أنّه بينما تنظّم فرنسا معرضاً بعنوان «عِش حتى الموت» تكريماً لمانوشيان وزوجته ورفاقه، تحتجز جورج إبراهيم عبد الله لأنه قاتل أعداء الحياة: «فإسرائيل كيان أقيم على أنقاض بلدات فلسطينية بعد إبادة سكانها».

وذكر البيان أنّ مانوشيان كتب لزوجته قبل إعدامه أنّه «بعد ساعات لن أكون في هذا العالم، طوبى للذين سيلحقون خطانا ويتذوّقون طعم الحرية والسلام. أنا متأكد من أنّ الشعب الفرنسي وكل المحاربين من أجل التحرير سيخلدون ذكرانا». بدوره، قال جورج عبد الله للحكومات الفرنسية التي تحتجزه منذ 40 عاماً رغم قرار المحكمة القاضي بتحريره: «لن أندم، لن أساوم وسأبقى أقاوم».

على بالي

أسعد أبو خليك

هناك كلام عن ضرورة ضمّ «حماس» إلى منظمة التحرير وانضوائها في مسيرة يقودها «السيّد الرئيس» محمود عبّاس، على حد قول قادة الفصائل الفلسطينيّة على أنواعها. والسيّد الرئيس ليس إلا نسقاً فلسطينيّاً عن بشير الجميّل وأنطوان لحد. و«حماس» سترتكب خطأً فظيعاً لو وافقت على الانضمام إلى منظمة باتت فاقدة الصلة بمزاج الرأي العام الفلسطيني وتطلّعاته. لتتّعظْ «حماس» من تجربة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين. في عام 1974، بعد تبنّي برنامج النقاط العشر في القاهرة، وموافقة قيادة المنظمة على «حل الدولتيْن»، قرّرت الجبهة الشعبيّة «تجميد عضويّتها»، ليس في منظمة التحرير ككلّ بل فقط في اللجنة التنفيذيّة للمنظمّة. بقيت الجبهة مستفيدة من العطاءات الخليجيّة التي كان عرفات يوزّعها على كل المنظمات كي يضمن ولاءها وطاعتها (لا يزال عبّاس يفعل الأمر عينه لكن بمال أقلّ بكثير من الماضي). الجبهة الشعبيّة أنشأت (مع آخرين وبرعاية النظام العراقي) «جبهة الرفض» ضد الحلول الاستسلامية. لكن عندما تصالح النظام العراقي مع النظام العربي الرسمي في عام 1977، حُلّت جبهة الرفض وعادت الجبهة الشعبيّة إلى اللجنة التنفيذيّة للمنظمة، وبشروط القيادة العرفاتيّة. وليس من المبالغة القول إنّ الجبهة الشعبيّة بعد حلّ جبهة الرفض فقدت كلّ تأثيرها وباتت غير قادرة أو راغبة على طرح بديل ثوري حقيقي. حتى في حصار بيروت، لم تكن الجبهة مؤثّرة أو معترضة على المسار التفاوضي لياسر عرفات، والذي أدّى إلى طرد مقاتلي المقاومة الفلسطينيّة من بيروت. على «حماس» أن تتذكّر أنّ ميثاق المنظمة لم يعد الميثاق الذي صاغه الشعب الفلسطيني بحريّة عبر ممثّليه في عام 1968. الميثاق الحالي مُعدَّل، حرفيّاً، من الحكومة الأميركيّة (قبلَ عرفات بأن يُعدَّل ميثاق المنظمة مقابل زيارة من بيل كلينتون إلى غزة). ميثاق منظمة التحرير كان عماده الإصرار على الكفاح المسلّح كطريق أساس في تحرير فلسطين. القيادة الحاليّة أوضحت قبل أيام أنّ على «حماس» أن تقبل بالميثاق وتحصر نضالها بـ «المقاومة المدنيّة»، أي التنسيق الأمني مع العدوّ لتحرير فلسطين. «حماس» باتت اليوم أقوى منظمة فلسطينيّة ولو فوّتت التقاط اللحظة تنطمس.

مفكرة

شربل روحانا ينتظركم في بيبلوس

يضرب الفنان اللبناني شربل روحانا (الصورة)، يوم الخميس المقبل، موعداً مع محبّيه في «معمل الحرير» (الفيدار). في السهرة الشرقية التي سيعزف فيها شربل على عوده، يرافقه العازفون: مارك بو نعّوم (بيانو)، ومكرم أبو الحسن (دوبل باص)، وإيلي يمّوني (إيقاع)، ونديم روحانا (أكورديون). علماً أنّ 20 في المئة من عائدات النشاط ستذهب إلى إنقاذ حياة الطفل كريس الكيك المصاب بمرض «ضمور العضلات الدوشيني» النادر، والذي يتعيّن على ذويه تأمين مبلغ 3 ملايين دولار أميركي لتأمين جرعة واحدة من العلاج الجيني Elevidys عليه تلقيها قبل بلوغه الخمس سنوات.

حفلة شربل روحانا: الخميس 29 شباط 2024 ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «معمل الحرير» (الفيدار ـ جبيل/ شمال لبنان). الدخول مجّاني. للاستعلام والحجز: 03/616088

كارولين حاتم «تنزح» إلى طرابلس

في 14 و24 آذار (مارس) المقبل، تدعو جمعية «يزن» إلى حضور «ترانزيت طرابلس» (تأليف موسيقي وأداء: ربيع جبيلي ـ دراماتوجيا: باسل شلغين ـ سينوغرافيا سيمون الهبر ـ بطولة: جوزيف عقيقي/ الصورة)، في «مسرح المدينة» في بيروت. إنّه عرض أخرجته واقتبسته الكوريغراف والمخرجة اللبنانية كارولين حاتم من رواية «ترانزيت» الصادرة في عام 1944 للألمانية آنا سيغرز، واضعةً إياها في سياق النزوح والهجرة في وقتنا الحالي. تتمحور الرواية حول شخصية «آنا» الساعية إلى الهرب من النازية إلى المكسيك. وعلى طريق الفرار، تحطّ في مرسيليا حيث تلتقي كلّ من أُجبر مثلها على التخلّي عن كلّ شيء. أولئك الذين تتعلّق نجاتهم بالحصول على تأشيرة دخول إلى إحدى دول الأميركيتَيْن. بينما تعكس الرواية الوضع في فرنسا عام 1940، تدور أحداث المسرحية في لبنان، حيث ينتظر السوريون واللبنانيون بفارغ الصبر التأشيرات أو المناسبات للفرار، وحيث يصبح الراوي مهاجراً سورياً نتابعه في شوارع ومقاهي طرابلس.

عرض «ترانزيت طرابلس»: الخميس 14 والأحد 24 آذار 2024 ـ الساعة التاسعة إلا ربعاً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان». للاستعلام: 70/789906

عبد الرحيم العوجي: حظّ يا محسنين

«عمري 40 سنة وبعدني ما اتجوزت ولا عندي بيت... هل السبب هو الأزمة الاقتصادية، أم لأنّه برجي الجدي؟». لكن هل يمكن للكواكب والأبراج أن تتحكّم بحيواتنا فعلاً؟ يحاول العرض الميثولوجي الساخر «Capricorn أو لماذا لست محظوظاً؟» الإجابة عن هذا السؤال في 2 و9 آذار (مارس) المقبل في District 7. يأخذ الحكواتي اللبناني عبد الرحيم العوجي (الصورة) الحضور في رحلة بين الأساطير، يحاول عبرها أن يثبت أنّ «الحق عالأبراج»، معتمداً على السرد، وجامعاً بعض القصص من الميثولوجيا الإغريقية والسومرية التي تفسّر لماذا المنتمون إلى برج الجدي ليسوا محظوظين إطلاقاً.

عرض «Capricorn أو لماذا لست محظوظاً؟»: السبت 2 و9 آذار 2024 ـ الساعة الثامنة مساءً ـ District 7 (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 03/557917

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com